

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تحت عنوان:

دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية
- دراسة لبعض التجارب الدولية-

تحت إشراف:

د/ لخضر أوصيف

من إعداد الطالبة:

نادية بلعباس

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عبد الصمد سعودي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
لخضر أوصيف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محمد بلبار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي ونتاج عملي إلى:
إلى من حملتني وهنا على وهن نبع العنان وكل العنان والتي تفرح لفرحي وتحزن
لحزني قوة عيني **أمي الحبيبة** حفظها الله وأطال في عمرها.
إلى من كان سببا في وجودي وتحمل عناء الدنيا من أجلي فكان يحترق كالشمعة
ليضيء لي الطريق نعم القدوة **أبي العزيز** حفظه الله وأطال في عمره.
إلى أنوار حياتي
إخوتي سليمان وسمير وعزيز
إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة ودعواتهم أختاي سعاد وحنان وصبرينة
إلى الكتوت الصغير عبد الصمد حفظه الله ورعاه
إلى العائلة الكريمة كل باسمه
إلى كل من أحمل لهم في قلبي مشاعر الخير والحب إلى كل من ساعدني من قريب أو
بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

أول فضل وأخره لله على عونته لي ونعمته

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فهو الأحق بالحمد والشكر على جزيل نعمه

وتوفيقه وإيماني بالعلم وإحاطتي بالتوفيق في سبيل إنجاح هذا العمل

ووقوفنا

على قوله تعالى {لَيْنِ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

ولقوله صلى الله عليه وسلم {من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

شكرا لسر النجاح والتفوق **والداي العزيزين**

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف على هذا العمل الدكتور

أوسيف نخضر

الذي لم يبخل على بذائحه وتوجيهاته القيمة في العمل، كما اشكره على

جديته ودقته في العمل، حبه وجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب

جزاه الله كل خير

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الكرام

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة

كما أتقدم بشكر الجزيل إلى قديوتي الدكتور

رايح بلعباس

وأخي العزيز حفظه الله ورحمه

سليمان

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز دور الصكوك الإسلامية ومدى مساهمتها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى دعوة الدول التي تبحث عن بديل للتمويل التقليدي للاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال، مثل التجربة الماليزية والسودانية والبريطانية، حيث أضحت الصكوك الإسلامية أحد أهم الأدوات التمويلية التي تعول عليها الكثير من الدول الإسلامية والغير الإسلامية في جذب المدخرات وتوظيفها وتمويل عجز الموازنة العامة، لذا تسعى الجزائر التي تعاني من عجز في موازنتها العامة لتهيئة البيئة المناسبة لإصدار وطرح وتداول هذه الصكوك الإسلامية من أجل الحصول على التمويل اللازم لمعالجة العجز، وتوفير بدائل تمويلية أخرى من خلال تطبيق الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، صيغ وعقود التمويل الإسلامي، التنمية الاقتصادية.

Summary

Through this study we seek to highlight the role of Islamic Sukuk and the extent of their contribution to the process of financing economic development, where the study concluded inviting countries that are looking for an alternative to traditional financing to benefit from the pioneering experiences in this field, like the Malaysian Sudanese and British experience, where Islamic Sukuk concluded has become one of the most important financing tools that many Islamic and non-Islamic countries rely on to attract and employ savings and finance the budget deficit, therefore Algeria which suffers from a deficit in its general budget seeks to create the appropriate environment for the issuance, offering and circulation of these Islamic Sukuk instruments in order to obtain the necessary funding to address the deficit, providing other financing alternatives through the application of Islamic banking.

Keywords : Islamic Sukuk, Islamic Finance formulas and contracts, economic development.

فهرس المحتويات



الصفحة	العنوان	
-	دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية	-
-	البسمة
-	إهداء
-	كلمة شكر
-	ملخص الدراسة
V	فهرس المحتويات
X	قائمة الأشكال
XI	قائمة الجداول
أ-د	مقدمة
17-1	مفاهيم أساسية حول الصكوك الإسلامية	الفصل الأول
2	تمهيد
3	ماهية البنوك الإسلامية	المبحث الأول
3	مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية	المطلب الأول
4	أهداف وأسس ومبادئ البنوك الإسلامية	المطلب الثاني

6	ماهية الصكوك الإسلامية	المبحث الثاني
6	مفهوم ونشأة الصكوك الإسلامية	المطلب الأول
8	خصائص وأهمية الصكوك الإسلامية	المطلب الثاني
10	أنواع وعملية إصدار الصكوك الإسلامية	المبحث الثالث
10	أهداف و أنواع الصكوك الإسلامية	المطلب الأول
13	عملية إصدار الصكوك الإسلامية (أطراف وضوابط وآليات الإصدار)	المطلب الثاني
17	خلاصة
32-18	مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية	الفصل الثاني
19	تمهيد
20	ماهية التمويل الإسلامي	المبحث الأول
20	مفهوم وأهمية وأهداف التمويل الإسلامي	المطلب الأول
21	مبادئ ومصادر و التمويل الإسلامي	المطلب الثاني
23	عموميات حول التنمية الاقتصادية	المبحث الثاني
23	ماهية التنمية الاقتصادية (مفهوم وخصائص وأهداف)	المطلب الأول
25	عناصر ومستلزمات التنمية الاقتصادية	المطلب الثاني

27	نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها	المبحث الثالث
27	سياسات التنمية الاقتصادية ونظرياتها	المطلب الأول
30	مؤشرات ومعوقات التنمية الاقتصادية	المطلب الثاني
32	خلاصة
62-33	دراسة تحليلية لدور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية	الفصل الثالث
34	تمهيد
35	تقديم تجربة ماليزية	المبحث الأول
35	مفهوم سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزي	المطلب الأول
36	أهداف سوق رأس المال وتصنيف الصكوك الإسلامية في ماليزيا	المطلب الثاني
37	إصدارات ماليزيا بين الصكوك الإسلامية	المطلب الثالث
41	تقييم التجربة الماليزية	المطلب الرابع:
43	تقديم التجربة السودانية	المبحث الثاني
43	تعريف بالتجربة السودانية	المطلب الأول
44	أنواع الصكوك الإسلامية السودانية	المطلب الثاني
46	إصدارات صكوك الإسلامية في التجربة السودانية	المطلب الثالث

49	تقييم التجربة السودانية	المطلب الرابع
50	تقديم التجربة البريطانية	المبحث الثالث
50	نشأة التجربة بريطانيا	المطلب الأول
51	تقييم التجربة بريطانيا في صكوك الإسلامية	المطلب الثاني
53	دراسة استشراف للصكوك الإسلامية في الجزائر	المبحث الرابع
54	أفاق و القيمة المضافة للصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري	المطلب الأول
56	حاجيات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر	المطلب الثاني
58	الصكوك الإسلامية المستخدمة في تمويل التنمية الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها في الجزائر	المطلب الثالث
62	خلاصة
66-63	خاتمة
75-67	قائمة المراجع
77-76	الملاحق
-	الحمد لله

قائمة الأشكال والجدول

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	تطور إجمالي الإصدار الصكوك الإسلامية عالميا (2014-2018)	01
43	تطور إجمالي الإصدار الصكوك الإسلامية دوليا (2014-2018)	02
44	تطور إجمالي الإصدار الصكوك الإسلامية محليا (2014-2018)	03
45	سوق الصكوك الإسلامية ماليزيا (2014-2015)	04
50	عدد الشهادات المباعة خلال فترة (2015-2019)	05
51	حجم تداول الشهادات الحكومية (2008-2012)	06
52	صيغ المتعامل بها في السودان	07
56	تطور حجم التعامل بالصكوك المدرجة في بورصة لندن LES	08
57	عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن (2009-2016)	09

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
49 -48	مقارنة بين شهادات شمم وشهادات شهامة	01
53 -52	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية	02
57	عدد الصكوك المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين (2009- 2016)	03

مَقَلَمَةٌ



تمهيد:

تحتل الصكوك الإسلامية مكانة معتبرة في البنوك والأسواق المالية الإسلامية، وهي من أهم العناصر الفعالة في هذا القطاع، وذلك راجع لمساهمتها في تمويل المشروعات والاستثمارات الاقتصادية، وهي من الأساليب المبتكرة في المالية الإسلامية حديثا وبديلا للسندات والأسهم الربوية وتتماشى وفقا للضروريات الشرعية، كما تعتبر ماليزيا من أبرز الدول الرائدة في التمويل الإسلامي كما يحتل سوق الأوراق المالية فيها الصدارة الدولية في إصدار الصكوك الإسلامية، وانتشرت هذه الصكوك بعد أزمة الرهن العقاري 2008 التي أدت لهشاشة النظام المالي التقليدي القائم على الربا، وذلك بهدف تطوير وازدهار الأمم من خلال مراعاة جوانب الاجتماعية والاقتصادية ومحاولة تنميتها ولذا رعى الإسلام التنمية وأعطى لها عناية خاصة، وتعد التنمية الاقتصادية من الأمور الهامة التي تسعى إليها جميع الدول سواء متقدمة أو نامية، ويتطلب نجاحها تضافر الجهود المادية والمعنوية والسياسية والإعلامية.

طرح الإشكالية:

وعلى هذا الأساس، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة. ولدراسة جميع ما يتعلق بالموضوع جزئياً نطرح الأسئلة الفرعية:

- 1- ما طبيعة الصكوك الإسلامية؟
- 2- كيف يمكن الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي؟ واستخدامها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؟
- 3- كيف يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وما هي عناصرها؟

الفرضيات:

ولالإجابة عن الأسئلة الفرعية انطلقنا من الفرضيات التالية:

- تساهم الصكوك الإسلامية من صكوك مريحة والمضاربة وصكوك المشاركة. في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- يساهم التمويل الإسلامي في توفير وتنوع مصادر الأموال المختلفة من خلال صيغ وعقود التمويل التي تسوقها المؤسسات والمصارف الإسلامية؛
- تساهم التنمية الاقتصادية في عملية النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الازدهار والتطور.
- تساهم التجارب الرائدة في استخدام الصكوك الإسلامية، في نقل خبراتها إلى الدول الأخرى والاستفادة منها؛

أهداف الدراسة:

- بيان ماهية الصكوك الإسلامية وأهميتها في التنمية الاقتصادية؛
- إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية؛
- إثراء المكتبة بمرجع جديد قد يكون في متناول باحثين آخرين في المستقبل لإنجاز دراسات أخرى مكملّة؛
- محاولة إظهار دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال استعراض بعض التجارب للدول الإسلامية والعربية؛

أهمية الدراسة:

- يستمد البحث أهميته من خلال المكانة الهامة التي تحظى بها الصكوك الإسلامية كبديل للأسهم والسندات الربوية؛
- ربط الصكوك الإسلامية بالتنمية الاقتصادية؛
- معرفة مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

منهجية الدراسة وأدواتها:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وبهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث واختبار صحة الفرضيات، ورغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، اعتمدنا على المناهج المستخدمة في العلوم الاقتصادية والمالية، حيث تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي لذكر جميع صفات ومميزات كل من الصكوك الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى الأدوات المستخدمة فقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع والتي تتمثل في القرآن العظيم و الكتب باللغة العربية، بالإضافة إلى رسائل ماجستير وماستر وأطروحات الدكتوراه، كما تم الاعتماد على المجلات ومؤتمرات وملتقيات والاستعانة بشبكة الانترنت.

الدراسات السابقة:

قمنا بإجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية حول الدور الذي تلعبه الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ولقد ارتونا بعدد من الدراسات المرتبطة بالموضوع نذكر، ما يلي:

- ✓ العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية: دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف، ورقة عرضت ضمن فعاليات مؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية (بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية)، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014.

حيث تمحورت إشكالية البحث حول " كيف يمكن للصناعة المالية الإسلامية من خلال الصكوك كأداة مالية أن تساهم في تمويل بناء مطار 8 ماي 1945 بسطيف؟"، وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للصكوك الإسلامية كأداة تمويل في تمويل مشاريع البنى التحتية من خلال دراسة مدى إمكانياتها في تمويل بناء مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف، وتوصلت الدراسة إلى أن إصدار الصكوك الإسلامية تكتسب فيها الحكومة بنسبة قليلة مع ميزة تحولها أخذ القرارات المصيرية بشأن المطار من شأنه أن يحافظ على المنشآت التي ستؤول إلى الحكومة، وأن بمجرد تطبيق الصكوك في هذا المشروع من شأنها أن توفر التمويلات اللازمة وكذا معالجة قصور التمويل الحكومي وتحقيق التنمية الاقتصادية حقيقية ناهيك عن تطوير السوق المالي المحلي إلى جانب مزايا أخرى.

✓ هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، جامعة الأردنية، الأردن، 2015.

حيث وضحت الإشكالية الدراسة " ما هو دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية؟"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الصكوك الإسلامية وعرض نماذج دولية لإصدارات الصكوك الإسلامية وبيان دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال (تمويل بالصكوك، الاستثمار بالصكوك، الناتج المحلي الإجمالي)، ووصلت النتائج الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية تحتوي على تشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تختص بالكثير من المميزات والايجابيات وهذا ما يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما كشفت الدراسة على أن تعبئة الموارد من خلال التمويل بالصكوك كانت ضعيفة ومحدودة ولم تتناسب مع ما كان مأمولا منها لدى بنك دبي الإسلامي.

✓ قلمين سامية، عبد الكبير خلود، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماستر، اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.

حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول " ما هو دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية؟"، وهدفت دراسة إلى التعرف على دور الصكوك الإسلامية في عمليات تمويل المشروعات الاقتصادية وإمكانية مساهمتها في تطوير التمويل للمشاريع الاقتصادية وإبراز الجوانب الاقتصادية لعمليات إصدار الصكوك ودورها في تمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنها الصكوك الإسلامية تعتبر أداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، كما تلعب دورا هاما في حل مشكلة المديونية سواء كانت داخلية أو خارجية.

هيكل البحث

لانجاز هذا البحث قمت بتقسيمه إلى ثلاث فصول، تسبقهم مقدمة تضمنت عرض الإشكالية والفرضيات وأهمية وأهداف الدراسة، وتعقبهم خاتمة تضمنت عرض لأهم النتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات، وكذا الاقتراحات والتوصيات التي ارتأينا بأنها مناسبة، بناء على النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: [مفاهيم أساسية حول الصكوك الإسلامية]، حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز أهم المفاهيم التي نتناولها في ثلاث المباحث الأول حول ماهية البنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه ماهية الصكوك الإسلامية في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى أنواع وعمليات إصدار الصكوك الإسلامية.

الفصل الثاني: [مفاهيم أساسية حول التنمية الاقتصادية]، خصصنا هذا الفصل لدراسة الإطار النظري الذي تناول المبحث الأول ماهية التمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني تم تطرق إلى عموميات حول التنمية الاقتصادية أما المبحث الثالث تناولنا فيه نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها.

الفصل الثالث: [دراسة تحليلية لدور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية]، خصصنا هذا الفصل لإجراء دراسة تحليلية وكيفية تمويل الصكوك الإسلامية للتنمية الاقتصادية والتي تناولت أربعة مباحث لتجارب دولية الأول كان تقديم للتجربة الماليزية، والمبحث الثاني تقديم للتجربة السودانية في حين أن المبحث الثالث تطرقنا إلى تقديم التجربة البريطانية أما المبحث الرابع تناول دراسة استشراف للصكوك الإسلامية في الجزائر.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول
الصكوك الإسلامية

تمهيد

حققت المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية إنجازات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، حيث جاءت هذه المؤسسات لتزيح الحرج عن المسلمين وتوفر لهم البديل المناسب، وذلك من خلال إصدار صكوك إسلامية التي تعتبر إحدى أهم منتجاتها وأداة لتمويل في مختلف المشاريع وتنشيط السوق الأوراق المالية؛ بحيث تجعله ركيزة اقتصادية بالفعل لا وسيلة لهدم الاقتصاد كما عرفت الأوراق المالية الربوية التي أدت إلى أزمة العالمية سنة 2008، كما تعتبر البنوك الإسلامية لها أثر كبير من حيث إصدار هذه الصكوك والترويج لها وخاصة في غياب سوق الأوراق المالية، وتنوعت الصكوك الإسلامية بحسب احتياجات الممول وبحسب النشاط التمويلي ولها ضوابط تتماشى مع المقاصد الشرعية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل إلى عرض أبرز المفاهيم المتعلقة بالصكوك الإسلامية كمدخل للتنمية الاقتصادية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

المبحث الثالث: أنواع وعمليات على إصدار الصكوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تضررت اقتصاديات الدول الإسلامية إثر تطبيق النظام الاقتصادي الوضعي خاصة في مجال المعاملات البنكية، مما أدى إلى تحلي الكثير من أفراد المجتمع عن التعامل وفق النظام التقليدي القائم على أساس التعامل بالفائدة الربوية، مما دفعهم إلى التمسك بالأحكام الشرعية الإسلامية في معاملاتهم البنكية المحرمة للربا، وفي هذا المبحث نستعرض مفهوم البنوك الإسلامية وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص البنوك الإسلامية

أولاً: مفهوم البنوك الإسلامية:

✓ مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات البنكية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في مجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في المعاملات والمساعدة في تحقيق الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل أموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة والكرامة للأمة الإسلامية.¹

✓ هي منظمة مالية وبنكية اقتصادية واجتماعية، تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الاستخدام الأفضل، مع أداء الخدمات البنكية المتعددة، وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال كما تسهم في التكافل الاجتماعي المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق الايجابية، الاقتصادية والاجتماعية لأفراد والمؤسسات مع مراعاة الظروف المجتمع.²

✓ هي مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والبنكية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.³

¹ قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص 26_27.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دون بلد، 2004، ص 86.

³ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية)، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 110.

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز هذه البنوك الإسلامية بعدة خصائص نذكر منها:

- 1) الأخذ بقاعدة الغنم بالغرم لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وهو أساس علاقة بين العملاء والبنوك الإسلامية؛
- 2) الالتزام بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها للمجتمع؛
- 3) مساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؛¹
- 4) عدم التعامل بالفائدة الربوية؛
- 5) حسن اختيار من يقومون بإدارة الأموال، حيث لا يمكن أن يوكل أمر تلك الأموال الأشخاص ليس لهم الكفاءة اللازمة للقيام بهذه المهمة؛
- 6) خضوع المعاملات البنكية للرقابة الشرعية الذاتية والخارجية؛
- 7) الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات؛
- 8) أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال لتطهير المال وتنميته؛
- 9) الخراج بالضمان أي استحقاق صاحب المال مقابل استخدام أمواله في المضاربة واستحقاق المضارب الربح مقابل عمله؛²

المطلب الثاني: أسس ومبادئ وأهداف البنوك الإسلامية

أولا: أسس البنوك الإسلامية

- 1) **عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً:** فالأساس الأول والقاعدة الأساسية الرصينة التي يقوم عليها البنك الإسلامي هي توظيف الأموال بعيداً عن الربا. لقولة تعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾³.

¹ برايج دلال، قياس الاستقرار الأداء المالي للبنوك ا والبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص ص 7-9.

² خنوسة عديلة، زيدان محمد، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية)، جامعة الشلف، العدد 17، جانفي 2017، ص 86.

³ سورة البقرة، آية 175.

وبيّن الرسول صلى الله عليه وسلم في أحاديث كثيرة حكم الربا وشدد على الاحتراس من الوقوع فيه، فقال [اجتنبوا السبع الموبقات .. قالوا: يا رسول الله .. وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات].

(2) **تحريم المال من الاكتناز أو التعطيل:** من منطلق محاربة الإسلام لتعطيل المال يسعى البنك الإسلامي إلى تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز، وذلك لمنعه في الإسلام "الاكتناز المال" وواجب دفعه للانتفاع به في تشغيل الموارد، لأنه المكتنز يعطل المال عن أداء وظيفته في الدورة الاقتصادية. ولقوله تعالى { ... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }¹.

(3) **استثمار المال لتحقيق التنمية الاقتصادية:** هي القاعدة الأساسية لنشاط البنك الإسلامي أو محور عملية الوساطة التي يقوم بها في الاقتصاد، وتقوم مصارف الإسلامية على توظيف المال في الاستثمار وهو ما يكسبها صفة المؤسسة الاستثمارية وليس التجارية.²

ثانيا: المبادئ عمل البنوك الإسلامية

- (1) عدم التعامل بالربا أخذًا و إعطاء؛
- (2) الالتزام التام بقاعدة " الحلال والحرام" عند قيامها بأعماله الاستثمارية حيث يجب عليه تجنب استقبال الموارد المالية إذا كان مصدرها حرامًا، كما يجب عليه عدم تمويل الأنشطة الاقتصادية الحرام؛
- (3) الالتزام بالضوابط الشرعية خلال تقديم "الخدمات البنكية" كإجراء التحويلات، وتحصيل الأوراق التجارية، وشراء وبيع العملات الأجنبية؛³

ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية

- تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها:
- (1) تلبية حاجات العملاء بابتكار أدوات مالية جديدة تعزز الخدمات المالية البنكية؛
 - (2) مراعاة الجانب الأخلاقي ومقاصد التشريع الإسلامي في الخدمات والمعاملات المالية؛
 - (3) التركيز المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية في تحقيق هدف المتعاملين بمنتجات التمويل الإسلامية؛¹

¹ سورة التوبة، آية 34.

² محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط 1، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا، 2010، ص 246-147.

³ حسن محمد الرفاعي، مبادئ العمل المصرفي الإسلامي، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يومي 4-5 جانفي 2016.

المبحث الثاني: ماهية الصكوك الإسلامية

هي صك استثماري إسلامي هو أحد الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة والتي تستخدم كوعاء ادخاري للمتعاملين بديلا عن الودائع التقليدية بالفائدة، وقد انتشرت تلك الصكوك بعد نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الصكوك الإسلامية

أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية

لغة: الصَّكُّ ضرب الشيء بالشيء العريض، أو الكتاب الذي يصك للشئ²، وصك الكتاب - فارسي معرب - هو الذي يكتب للعهد³ وكانت الأرزاق تكتب صكاكا فيخرج فتباع⁴، وفي القرآن الكريم {فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صِرَّةٍ فَصَكَتْ وَجْهَهَا}⁵ أي طمته تعجبا وصكت الباب أي أغلقته والصك لفظ معرب فيقصد به وثيقة المال أو نحوه⁶ ويقصد الصك عموما الوثيقة المكتوبة لإثبات الحق فيقال صك الدين أو صك الملكية للتدليل على الوثيقة لإثبات الدين وامثال للأشياء⁷.

اصطلاحا: عرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في القرار (4/19) 178 في دورته التاسعة 1430هـ - 2009 بأنها إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية موجودة والنقود والديون ومنافع القائمة فعلا أو سيتم إنشائه في حصيلة الاكتتاب تصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامها⁸. هي أوراق مالية تمثل ملكية أصل منتج لعائد أو تمثل حصة من المشاركة في نشاط تجاري وفي هذا جزء هي تشبه الأسهم، ولكنها تنسم بأنها ذات عائد ثابت ومخاطرة متدنية وأجل قصير وهذا يجعلها مختلفة عن الأسهم،

¹ أوصيف لخضر، بلحمري سمية، الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي-بين الاجازات المحققة والرهانات المستقبلية-، ورقة عرضت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الخامس عشر حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية المصرفية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 26 و 27 نوفمبر 2019.

² سعود بن ملوح العنزي، الصكوك الإسلامية ضوابطها وتطبيقاتها المعاصرة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص 17.

³ وليد عوجان، صكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، منتدى الفقه الاقتصاد الإسلامي، الأردن، 2015، ص 11.

⁴ أسامة عبد الحلیم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية، بدون بلد، 2009، ص 24.

⁵ سورة الذاريات، أية 29.

⁶ وليد عوجان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

⁷ المرجع نفسه، ص 12.

⁸ مجمع الفقه الإسلامية الدولي، قرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر المنعقد في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1 و 5 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق لـ 26 و 30 أبريل 2009، ص 412.

وتتحقق هذه المخاطر المتدنية بأن تتقلب الصكوك في مرحلة معينة في نهاية حياتها إلى دين مضمون على المصدر.¹

✓ هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.²

ثانياً: نشأة الصكوك الإسلامية

نشأة فكرة صكوك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1970، عندما قامت الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري بإصدار صكوك تستند إلى القروض المضمونة بالرهن العقاري،³ بعد ذلك ظهر اهتمام علماء الشريعة بطرح صكوك الاستثمار بديلاً مناسباً للمستندات الربوية التقليدية، وكان ذلك من خلال المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام 1976.⁴ و تعود نشأة الصكوك الإسلامية إلى 1983م؛ وذلك بعد أن اتضح لمسؤولي البنك المركزي الماليزي عزوف "بنك إسلام ماليزيا" - أول بنك إسلامي في ماليزيا- عن تملك السندات الحكومية أو السندات الخزينة، كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، ولذلك لجأ البنك لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا،⁵ ثم جاء طرح مشروع (سندات المقارضة) من قبل الدكتور سامي حمود كبديل إسلامي عن سندات القرض المحرمة،⁶ ثم بدأت محاولة تطبيق هذه الفكرة بالتعاون مع وزارة الأوقاف الأردنية، حيث اعتمدت سندات المقارضة أسلوباً مناسباً وشرعياً لإعمار الممتلكات الوقفية وتحديثها،⁷ ثم أصدر مجمع الفقه الإسلامي القرار رقم (5) سنة 1988م، بشأن سندات المقارضة وأول إصدار كان من قبل مؤسسة نقد البحرين (بنك البحرين المركزي) لصالح حكومة البحرين وذلك في عام 2001م⁸ بعدها قامت معايير هيئة المحاسبة في عام 2003م بإصدار معيار شرعي لصكوك الاستثمار، على أن يسري تطبيقه على المؤسسات

¹ محمد علي القري، أحكام ضمان الصكوك وعوائدها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ندوة (الصكوك الإسلامية عرض وتقويم)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2010، ص 4.

² Ziad Almmadagh , International Conference on Islamic Banking & Finance : Cross Border Practices & Litigations (15- 16 June 2010 ,

³ ممدوح عبد الفتاح أحمد محمد، متطلبات إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الأول، 2015، ص 29.

⁴ بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة التجربة الماليزية 2008-2017)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص 16.

⁵ أحمد جابر بداران، الصكوك كدأاة للتمويل بين النظرية والتطبيق، ط 1، دون نشر، القاهرة، 2014، ص 5.

⁶ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁷ أحمد سالم ملحم، نشأة الصكوك الإسلامية وأهدافها، مقال على شبكة الانترنت على الرابط:

voire : http : //www.drahmadnelhen.com,date de consuiton08/03/2021, 12h 56m .

⁸ بن قايد الشيخ ، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المختصة من 1 محرم 1425 أو 1 يناير 2004.¹ وقد بدأ تاريخ الصكوك في ماليزيا عام 2004 حين تم إصدار ما يقارب المليار دولار منها، ونما حجم الصكوك بمعدلات مرتفعة حتى تجاوز 94 مليار دولار عام 2007، وسادت توقعات المتفائلة باستمرار النمو المعروض من الصكوك. أما بالنسبة لدولة الأردن فقد أصدر أول قانون للتعامل بالصكوك وتداولها عام 2012 ويحمل القانون رقم (30) وسمي بقانون التمويل الإسلامي لسنة 2012.²

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الصكوك الإسلامية

أولاً: خصائص الصكوك الإسلامية

- 1) الصك وثيقة تثبت الحق لصاحبها في الملكية بالاشتراك مع الغير ولكل صك قيمة مالية محددة ومسجلة؛³
- 2) الصكوك الإسلامية ورقة مالية مبنية على أسس وضوابط شرعية؛⁴
- 3) الصكوك الإسلامية تمثل ملكية شائعة في الموجودات دون ملكية التصرف؛⁵
- 4) أن تصدر وتداول وفقاً لضوابط شرعية بين أطرافها وآلية إصدارها والعائد عليها؛⁶
- 5) تعطى الصكوك الإسلامية الحق لحاملها على الأرباح التي يحققها المشروع، ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الذمة المالية للجهة المصدرة له؛
- 6) قابلية الصكوك الإسلامية للتداول في السوق المالية؛⁷
- 7) الصكوك الإسلامية تخصص حصيلة الاكتتاب فيها للاستثمار في المشاريع وفق الأحكام الشرعية الإسلامية؛

6) الصك الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الاستثمار بنسبة ما يملكه من الصكوك؛⁸

¹ علي محمد الموسى، مادوغي سيلا، الصكوك الاستثمارية (مفهومها، نشأتها، مخاطرها، وضوابطها)، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 75.

² أسيل نعيم محمد الخموس، تجربة الصكوك الإسلامية كأداة مالية استثمارية في الأردن، مذكرة البكالوريوس، جامعة الأردنية، الأردن، 2021، ص 7.

³ وليد عوجان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

⁴ العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية (دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف)، ورقة عرضت ضمن فعاليات مؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية (بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية)، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014.

⁵ مرجع نفسه.

⁶ أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 24.

⁷ معطى الله خير الدين، شرياق رقيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 3 و4 ديسمبر 2012.

⁸ بوعبد الله علي، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015، ص 23.

ثانياً: أهمية الصكوك

- 1) إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الإسلامي؛
- 2) الصكوك أداة تساعد على الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه يتطلب العديد من الإجراءات ودخول العديد من المؤسسات في عملية الاقتراض مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق؛¹
- 3) جذب المدخرات يحث النظام الاقتصادي في الإسلام على تعبئة المدخرات ويعتبره من الأهداف الأساسية له، ويطلب باستخدامها المنتج بما يحقق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة منه؛
- 4) ينتج التصكيك أدوات قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدرة ؛²
- 5) توسع الصكوك الإسلامية يؤدي إلى زيادة تداول الأدوات المالية وتنشيط السوق المالية الإسلامية وتجاوبها مع احتياجات المدخرات والمستثمرين والدولة بآليات تستبعد الفوائد المحرمة شرعاً؛³
- 6) تساهم في إنعاش الاقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعرف على المشاركة في المشاريع والتي تمول ربوياً؛
- 7) تغطية جزء من العجز في الموازنة الذي كان من المعتاد تغطيته بطباعة الأوراق النقدية؛
- 8) تلبية احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛⁴

¹ نوال من عمارة، الصكوك الإسلامية و دورها في تطوير السوق المالية الإسلامية (تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية -البحريين -)، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2011، ص254.

² إيمان زيتوني، يوسف بلقط، الصكوك الإسلامية كأداة لتنمية الاقتصاد، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الأول حول الصيرفة الإسلامية بين النظري والتطبيقي، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر، يوم 22 جانفي 2020.

³ أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص17.

⁴ وليد عوجان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المبحث الثالث: أنواع وعمليات على إصدار الصكوك الإسلامية

تعددت أنواع الصكوك الإسلامية بتعدد النشاط التمويلي وتنوعه إلا أن لكل نوع آليات وضوابط خاصة بكل نوع وفيما يلي نستعرض أنواع الصكوك الإسلامية وآلياتها بصفة عامة.

المطلب الأول: أهداف وأنواع الصكوك الإسلامية

أولاً: أهداف الصكوك الإسلامية

(1) المساهمة في جمع رأس المال تمويل لإنشاء المشروع الاستثماري من خلال تعبئة مواردها من المستثمرين، من خلال صكوك وفق مختلف الصيغ التمويل الإسلامي في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس المال المشروع؛

(2) تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع و تطويرها، وهو الإجراء الذي بموجبه تحويل الأصول المالية للحكومات والشركات إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل؛¹

(3) تحسين القدرة الائتمانية والهيكلة التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك، حيث أنها تتطلب تصنيف ائتماني مرتفعاً للمحافظة بصورة مستقلة؛

(4) تمكين المدخرات الصغيرة من المشاركة في الاستثمار والتنمية؛²

(5) تقليل من المخاطر من خلال نقل مخاطر الأصول إلى الغير؛³

ثانياً: أنواع الصكوك الإسلامية

1) الصكوك القائمة على عقود الشراكة

(أ) **صكوك المضاربة:** هي عبارة عن أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال المضاربة، وذلك بإصدار صكوك الملكية رأس المال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال المضاربة وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه،⁴

¹ نوال بن عمارة، ص 255.

² احمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ احمد سالم ملحم، مرجع سبق ذكره.

⁴ سالم أحمد الكوشلي، إستراتيجية المصارف في تفعيل تداول الصكوك الإسلامية (دراسة ميدانية بنك معاملات إندونيسيا بجاكرتا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الإسلامي، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، 2016، ص 39.

(ب) **صكوك مشاركة:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.¹

(ج) **الصكوك المزارعة:** هي وثائق يصدرها مالك الأرض يرغب في تمويل زراعتها على أساس عقد المزارعة الشرعية واقتسام محصول بين مالك الأرض ومن يقوم بزراعتها بأمواله حسب الاتفاق، ويعد المكتتبون في هذه الصكوك هم الزراعين لهذه الأرض بأموالهم كشركات متخصصة في زراعة الأرض، وتحدد نشرة إصدار صكوك المزارعة نوع ومواصفات ومساحة الأرض ونوع المحاصيل المطلوب زراعتها، وتكلفة الزراعة من الآلات والمعدات وبذور والسماد وأجور المهندسين والعمال والمحصول المتوقع لهذه الأرض وطريقة تقسيمه بين مالك الأرض والمزارع ومدة الزراعة.²

(د) **صكوك الوكالة بالاستثمار:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.³

2) الصكوك القائمة على عقود البيع

(أ) **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس المال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك،⁴ كما تمثل حصة شائعة في ملكية سلعة قبل قبضها، وفي السلعة بعد قبضها، وفي ثمنها بعد بيعها وعائد هذه الصكوك يكون الفرق بين ثمن شراء السلعة السلم وثن بيعها.⁵

(ب) **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتصنيع السلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك،⁶ فهي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مباني أو

¹ نوال بن عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 256.

² غربي حمزة، وفاء جبلاحي، الصكوك الإسلامية أنواعها وإدارة مخاطرها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 3، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 142.

³ آمال عبد الوهاب عمري، الصكوك دراسة فقهية مقارنة، ط 1، مطبعة تونس قرطاج، تونس، 2017، ص 126.

⁴ أحمد بلخير، صكوك الاستصناع وتطبيقاتها المعاصرة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2018، ص 11.

⁵ حماد مصطفى عزب، التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية وأهميته في تفعيل دورها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة في القانونين الكويتي والمصري)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4، 2019، ص 249.

⁶ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير الشرعية، مكتبة المالك فهد الوطنية، 2017، ص 469.

آلات أو معدات مطلوبة من مؤسسات معينة بمبلغ يزيد عن السلع اللازمة لصنعها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثن البيع.¹

(ج) **صكوك المراجعة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك،² ويعتبر صك المراجعة ملائماً ومناسباً للمستثمرين والمدخرين الذين يطلبون الحصول على عائد مناسب مع عدم المخاطرة بأمواله حيث يطلب المتعامل من البنك بأن يقوم بشراء سلعة ما لحسابه بمواصفات محددة، ويتعهد في طلبه هذا بشراء السلعة هذه بعد تملك البنك لها، ويتفق كل من الزبون والبنك في عقد المراجعة على سعر السلعة ونسبة الربح، وطريقة السداد وغيرها من الشروط الأساسية اللازمة لإتمام الصفقة.³

(3) الصكوك القائمة على الإجارة

✓ **الصكوك الإجارة:** هي وثائق ذات قيمة متساوية عند إصدارها، ولا تقبل التجزئة، ويمكن تداولها بالطرق التجارية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان مؤجرة، أو ملكية منافع والخدمات من عين معينة أو موصوفة في الذمة، كما اشتمل هذا التعريف على عدة أنواع نوجزها فيما يلي:⁴

✓ **صكوك ملكية الأصول المؤجرة:** هي وثائق متساوية القيمة عند إصدارها وهي قابلة للتجزئة، ويمكن تداولها بالطرق التجارية، وتمثل حصصاً شائعة في ملكية الأعيان المؤجرة أو موعودة باستئجارها مما يخول من ملاكها حقوق وتترتب عليها مسؤوليات.⁵

✓ **صكوك الحقوق المعنوية:** هي أوراق مالية محددة المدة تمثل حصصاً شائعة في الملكية المعنوية، تخول لمالكها منافع وتحمله مسؤوليات بمقدار ملكيته.⁶

¹ وليد عوجان، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

² منى بيطار، ياسمين عدنان حلاج، الصكوك الإسلامية (أهدافها، مخاطرها) دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية (جدة)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 1، دون بلد، 2015، ص 362.

³ قرومي حميد، صناعة الصكوك الإسلامية واقع وأفاق، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية بصفاس تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية"، جامعة الزاوية، ليبيا، 2014.

⁴ حامد بن حسن بن محمد علي ميرة، صكوك الإجارة (دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية)، ط 1، دار الميمان للنشر والتوزيع، مملكة العربية السعودية، 2008، ص 59.

⁵ عبد الله بن محمد العمراني، محمد بن إبراهيم السحبياني، التصكيك في الأسواق المالية الإسلامية (حالة الصكوك الإجارة)، ورقة عرضت ضمن فعاليات برنامج المنح البحثية في كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، ص 10.

⁶ مرجع نفسه، ص 12.

✓ **صكوك إيجار المنافع:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك المنفعة عين موجودة، لغرض تأجير ملك العين أو إعادة تأجيرها واستفائها أجرتها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.¹

✓ **صكوك إجارة الخدمات:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لغرض تقديم الخدمة من مصدر معين، واستفائها الأجرة من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمة مملوكة لحملة الصكوك.²

المطلب الثاني: عمليات على إصدار الصكوك الإسلامية

أولاً: أطراف عملية إصدار الصكوك الإسلامية

(1) **مصدر الصكوك:** وهو المستفيد من حصيلة إصدار الصكوك، أي بائع الأصول والموجودات التي تمثلها الصكوك. وقد يكون المصدر شركة أو حكومة أو فرداً أو مؤسسة مالية. وقد تنوب عن مصدر الصكوك مؤسسة إصدار وسيطة.

(2) **حملة الصكوك:** وهم المالكون لموجودات الصكوك التي اشتروها من مصدرها بهدف الاستثمار.

(3) **مدير الصكوك:** وهو الذي يتولى إدارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك نيابة عنهم، وذلك على أساس عقد الشراكة أو المضاربة أو الوكالة. والغالب عملياً أن يكون هو المصدر الصكوك أو مؤسسة تابعة له.³

(4) **أمين الاستثمار:** وهو مؤسسة مالية تتولى حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الصكوك، وتحتفظ بالوثائق والضمانات، وذلك على أساس عقد الوكالة بأجرة تحددها نشرة الإصدار.

(5) **وكالات التصنيف العالمية:** حيث تقوم هذه الوكالات بدور أساسي في تصنيف الإصدارات المالية التي تطرح في أسواق رأس المال، وتحديد السعر العادل للأوراق المالية المصدرة، وأهم هذه الوكالات: الوكالة

¹ سالم أحمد الكوشلي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² مرجع نفسه، ص 44.

³ يوسف حسن يوسف، الصكوك الإسلامية وأنواعها (الاستثمار -الصناديق الاستثمار - الأوراق المالية والتجارية)، ط 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 46.

الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA، ومقرها البحرين، وكذلك الوكالة الماليزية للتصنيف RAM.¹

ثانيا: الضوابط عملية التصكيك الإسلامي.

1) عند إصدار الصكوك:

أ) لا يجوز أن تمثل الصكوك القابلة للتداول الإيرادات أو الديون، إلا إذا باعت جهة تجارية أو مالية جميع موجوداتها، أو محفظة لها ذمة مالية قائمة لديها ودخلت الديون تابعة للأعيان والمنافع غير مقصودة في الأصل.

ب) لا يجوز لمدير الصكوك سواء كان مضاربا أو شريكا أو وكيلا بالاستثمار وأن يلتزم بتقديم لحملة الصكوك قرضا عند نقص الربح الفعلي عن الربح المتوقع، ويجوز أن يكون احتياطي لتغطية حالة النقص بقدر الإمكان، بشرط أن يكون ذلك منصوبا عليه في نشرة الاكتتاب.

ج) لا يجوز للمضارب أو الشريك أو وكيل الاستثمار أن يتعهد بشراء الأصول من حملة الصكوك أو ممن يمثلهم بقيمتها الاسمية عند إطفاء الصكوك في نهاية مدتها ويجوز أن يكون التعهد بالشراء على أساس صافي قيمة الأصول أو القيمة السوقية أو بثمن يتفق عليه عند الشراء.²

2) عند تحديد سعر الأصول: أصدر المجلس الاستشاري الشرعي ضوابط بشأن تحديد سعر الأصول الإسلامية لتسهيل عملية تحديد سعر بيع الأصول المستخدمة باعتبارها الأصول التي تقوم عليها الصكوك، وقرر أن سعر بيع الأصول إذا كانت تباع بسعر اعلي من أسعارها فينبغي إلا تتجاوز 1.33 مرة من قيمة السوق، وعلى الجانب الآخر إذا كانت الأصول تباع بسعر منخفض يجب إلا يقل سعر البيع عن 0.67 من قيمة السوق، أي أن $0.67 < \text{سعر البيع}$ الأصول < 1.33 .³

¹ سعود بن ملوح العنزي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر 2012، ص 243.

³ حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسينية بن بوعلی الشلف، الجزائر، 2011، ص 97-98.

3) عند استخدام متحصلات الاكتاب

- أ) يمكن استخدام المتحصلات المتجمعة من إصدار الصكوك لأغراض تمويلية مادام الأدوات المستخدمة موافقة للشريعة الإسلامية، كما أن غرض التمويل يجب أن يكون في المشاريع والأنشطة المسموح بها شرعا.
- ب) يمكن كذلك استخدام هذه المتحصلات في العمليات التجارية العامة التابعة للمؤسسات المالية التقليدية طالما أنها لا تنطوي على أي أنشطة وأدوات مخالفة لشرع.
- ج) تمثل الصكوك الحصة الشائعة في حق صاحبها الموجودات أو تمثل المشاركة في المشروع أو الاستثمار.
- د) الأصول مقابل النقود عن طريق الورقة، وليست الورقة مقابل النقود.
- هـ) العائد بمثابة الربح وليس الربا.¹

4) عند تداول الصكوك من الناحية الشرعية: فإن تداول الصكوك أي انتقال ملكية الصك من شخص إلى آخر هو من التصرفات الجائزة شرعا، فليس الصك إلا وثيقة بما يمثله من أعيان ومنافع وديون، ويراعي في التعامل والتصرفات المتعلقة بالصكوك الأحكام الفقهية في التصرف في أنواع الملك الذي يمثله الصك، فالتصرف في الصك التصرف في العروض، والمعروف أن أحكام الشرع لا تضع قيودًا على التصرفات في العروض إلا إذا كانت أعيانها محرمة (كالخمر) أو شاب تعاقد ظلم أو غش...، وإنما تضع أحكام الشريعة بعض القيود على التصرفات المتعلقة بالديون والنقود السائلة.

فالنقود تخضع في تبادلها لأحكام الربا فيما يعرف من أحكام عقد الصرف، كذلك فإن التصرف في الديون يخضع لبعض الضوابط في الشريعة مثل تحريم بيع الدين بالدين، وتحريم بيع الدين بدين أكثر من أجل أطول، إلى غير ذلك من التفصيلات الفقهية.²

ثالثا: آليات إصدار الصكوك الإسلامية

1) الهيكلة: يقوم المنشئ بإعداد تصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والإجرائية والتنظيمية ودراسة جدوى، وتضمن ذلك كله في نشرة الاكتاب، وفي أغلب الأحوال يستعين المنشأ بمكتب الخبرة أو الدراسات ليتولى عملية التنظيم لقاء عمولة، كما يستعين بهيئة شرعية لاستفتاء الضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية من أجل السلامة من أي خلل شرعي.³

¹ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 244.

² حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³ حراق مصباح، كمال قسول، دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، العدد الخاص، المجلد 2، 2018، ص99.

(2) تمثيل حملة الصكوك المستثمرين: ذلك من خلال تأسيس شركة ذات الغرض الخاص تسجل في المناطق ذات الإعفاء الضريبي، وتكون شخصية مستقلة بالرغم من أنها مملوكة بالكامل للمستثمرين وذلك لتمثيلهم في إيجاد العلاقات الجهات المختلفة وتقوم هذه الشركة بشراء الموجودات التي تغطي الوحدات المصدرة.¹

(3) طرح الصكوك للاكتتاب: وذلك بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة بالصكوك.²

(4) تسويق الصكوك: وهو إما أن يتم بالطرح المباشر للجمهور، وإما أن يتم ببيع الصكوك التي تمثل الموجودات إلى المستثمر الأول الذي يكون بنكا أو مجموعة من البنوك وهو يقوم ببيعها وتسويقها إلى حاملي الصكوك.³

(5) التعهد بالتغطية: يتقدم المتعهد تغطية الإصدار بتعهد يلتزم بموجبه بتنظيم الاكتتاب فيها تبقى من الصكوك، حيث يلتزم بشراء الصكوك التي لم يكتب فيها ويبيعها تدريجيا أو يحتفظ بها كليا أو جزئيا.

(6) مرحلة ما بعد الإصدار: يتم في هذه المرحلة التصنيف الائتماني للصكوك من قبل جهة متخصصة تمهيدا لتحديد الجدارة الائتمانية لإدراجها في سوق التداول أن كانت مما يقبل تداولها.⁴

(7) إطفاء الصكوك الإسلامية: ويقصد بها انتهاء صيغتها الاستثمارية السابقة بتحويلها إلى نقود يتسلمها حامل الصك الأخير، كليا مرة واحدة في نهاية مدة الإصدار أو جزئيا بالتدريج خلال سنوات الإصدار وكلما زاد حجم إصدار الصكوك يتطلب بالضرورة إلى وجود سوق المال من أجل تفعيل وتنشيط هذه الأدوات.⁵

¹ ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (دراسة حالة ماليزيا والسودان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 162.

² سعود بن ملوح العنزي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ حكيم براضية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

⁴ معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، مرجع سبق ذكره، ص 246.

⁵ ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

خلاصة

تعتبر الصكوك الإسلامية أدوات المالية الإسلامية المبتكرة حديثاً، وأسلوب تمويلي ويعتبر إصدار الصكوك الإسلامية مبنية على أحكام الشريعة الإسلامية؛ وهي من أهم أهداف العمل البنكي الإسلامي ومن أنفع آليات الإدارة السيولة، وهي من أعظم الوسائل المفضلة للتنمية للاقتصاد الإسلامي. فهي تصدر بفئات متساوية القيمة ومبنية على أسس شرعية للصكوك الإسلامية عدة أنواع منها القابلة للتداول ومنها الغير قابلة للتداول ويكمن هدفها في الحصول على التمويل والسيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها.

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية حول
التنمية الاقتصادية

تمهيد:

وضعوا مفكرين الاقتصاديين عدة مناهج وأنظمة التي تختلف عن بعضها فمنها النظام الاشتراكي الذي يحث على العدالة الاجتماعية وتقييد الحرية الاقتصادية؛ ومنها النظام الليبرالي المخالف للنظام الاشتراكي الذي يدعم الحرية الاقتصادية دون العدالة الاجتماعية، وكل دول العالم تقريبا يعتمدا على هذين النظامين وذلك حسب كل دولة ونظام الذي تتبعه، إلا أن تتفق مجمل هذه الدول في تحقيق غاياتها من بينها رفع المستوى المعيشي بدرجة الأولى والرّفاه الاقتصادي، لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن تتضافر جهود كلا من الدولة والأعوان الاقتصاديين لتحقيق غاياتها من خلال التمويل والتنمية، وجوهر التنمية هو تحسين و تغير ظروف الاقتصاد إلى الأفضل عن طريق تنمية المهارات والخبرات ورفع مستوى الاستثمار الأموال بالطرق الصحيحة والفعالة، لذلك شرع عديد من الاقتصاديين بضرورة العودة إلى المبادئ الإسلامية المستوحاة من روح الشريعة الربانية، والتي تضمن للبشرية الرقي بمستوى العيش لما أعطى الإسلام لها رعاية خاصة، وذلك لما نص عليه القرآن الكريم والسنة النبوية، وكان أول من أشار إلى مصطلح التنمية ومعالجة قضاياها بما يحقق العدالة الاجتماعية وعمارة الأرض.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل عرض مجموعة من المفاهيم لتوضيح الإطار النظري للتنمية الاقتصادية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التمويل في الإسلام

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتهما

المبحث الأول: ماهية التمويل في الإسلام

إن التمويل هو أساس كل مشروع سواء كان لصالح الفرد أو لصالح المجتمع ككل، لكن يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي؛ لأن هذا الأخير لا يراعي أسس ومبادئ التي تقوم عليه الشريعة الإسلامية، ولذا شرعت العديد من الدول إلى التماشي وفق للشريعة الإسلامية كبديل للتمويل الربوي، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى التمويل في الإسلام.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأهداف التمويل في الإسلام

أولاً: مفهوم التمويل في الإسلام

(1) **مفهوم التمويل لغة:** يقصد بالتمويل لغة إعطاء المال، حيث جاء في القاموس المحيط: "ملت تمال وملت تمولت واستملت: أي كثرة ملك وملته أعطيته المال، والمقصود هنا بالمال ليس فقط النقود بل "ما ملكته من كل شيء"¹.

(2) **اصطلاحاً:** تقديم الثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدتها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.²

ثانياً : أهمية التمويل:

(1) إن العمل البنكي بما يوفره من صيغ للتمويل وما يقترحه من مؤسسات لنفس الغرض أكثر قدرة على تعبئة الموارد وتوجيهها التنموي؛

(2) إن النظام البنكي الإسلامي أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية؛

(3) إن هذا النظام يستطيع أن يساهم بصورة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي لمحاربة التضخم؛³

¹ لقلبي الأخضر، عبيد محمد، مبادئ التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات -الأزمة المالية العالمية أنموذجاً-، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 5 و4 فيفري 2019.

² احمد ياسين عبد، عزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 464.

³ محمد فرحي، أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، ورقة عرضت ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، 9 ديسمبر 2010.

ثالثاً: خصائص التمويل الإسلامي

- 1) جذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفه بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية؛
- 2) القيام بمشاريع استثمارية حقيقية تحقق قيمة مضافة مما يضمن النمو الاقتصادي؛
- 3) تأسيس وبناء اقتصاديات إنتاج حقيقية تقود عملية التنمية؛
- 4) تنمية المال بالاعتماد على عمل وعدم حبسه عن التداول لأنه يؤدي إلى حبس المنفعة عن الناس؛¹

المطلب الثاني: مبادئ ومصادر التمويل الإسلامي

أولاً: مبادئ التمويل الإسلامي

- 1) استناد التمويل الإسلامي إلى الشريعة الإسلامية: تقتضي الأحكام الشرعية الإسلامية أن يستند التمويل الإسلامي إلى ما يلي:

(1) **العقيدة:** يرتبط التمويل الإسلامي بالعقيدة الإسلامية في كل تفاصيلها ونوجزها فيما يلي:

- أ) أصل المال: هو الله جل وعلا فهو الخالق الكون لقوله تعالى " { وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ }"²
- ب) الاستخلاف في الأرض واعمارها: فإن ملكية البشر للمال ليست أصلية لكنها مكتسبة بالاستخلاف وحيازتهم له مرتبطة بشروط هذا الاستخلاف التي حددها المولى عزوجل في قوله " { ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ }"³. ويترتب على هاتاه الملكية ثلاثة مفاهيم:

- ✓ الأول أن ملكية الأفراد هي ملكية الانتفاع؛
- ✓ الثاني أن الملكية محددة بحياة المالك فقط، أي عدم التصرف فيها بعد الموت وتقسيم و وفقاً لأحكام الميراث؛
- ✓ الثالث أنه ليس كل الموارد يمكن امتلاكها من قبل الأفراد، تكون لصالح المجتمع ككل؛

¹ رفعت فتحي متولي يوسف، التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)،

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 28، العدد 3، 2020، ص 73.

² سورة النور، آية 33.

³ سورة الحديد، آية 7.

(1) **فقهاء المعاملات:** ينبغي الاشتراط لمزاولة مهنة التجارة أن يعلم التاجر فقه المعاملات لئلا يقع في المحرمات من التجارة والبيوع من حيث لا يشعر، فقد روي عن عمر ابن الخطاب أنه قال: [لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه في الدين] قال الألباني رحمه الله حسن الإسناد، أنظر صحيح الترمذي 151/1.

(1) **الأخلاق:** يتفق أغلب المفكرين على ضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الخلقية التي دعا إليها الإسلام في المعاملات، وأنها ضمان لنجاح هذا النشاط بل هي الفرق الجوهرية بين الإسلام وغيره من النظم الوضعية، وقد ربط النبي صلى الله عليه وسلم بين الإيمان والأخلاق بقوله " إن أكمل المؤمنين أخلاقاً وأحسنهم خلقاً "

(2) استبعاد محرمات في المعاملات

(2) **الربا:** هي زيادة لا يقابلها عوض في العقود مقايضة أو أموال خاصة، أو في عقود إنشاء الديون أو تأجيلها، وقد حرمت في جميع الأديان السماوية وهي في الشريعة الإسلامية محرمة بنص القرآن الكريم: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ }¹.

(2) **الغرر:** الغرر في اللغة يعني الخطر، وهو يعني الشيء الذي يكون مستور العاقبة، أي مجهول غير معلوم، فعن أبي هريرة: [نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وبيع الحصاة] سنن ابن ماجه².

ثانياً: مصادر التمويل الإسلامي للتنمية الاقتصادية

هناك مصدرين أساسيين في التمويل الإسلامي وهما:

(1) **مصادر التمويل الدورية:** وهي تشمل على الزكاة وإيرادات أملاك الدولة الإسلامية والضرائب

(أ) **الزكاة:** هي كل مصدر زكى الشيء إذا نمى وزاد، وهي تحارب الاكتناز وتثبت المودة والرحمة بين الغنى والفقير.

(ب) **إيرادات أملاك الدولة الإسلامية:** هي الإيرادات التي تدخل الخزينة العامة الدومين العام وإيرادات المشروعات العامة.

¹ سورة البقرة، آية 277.

² لقلبي الأخصر، عبيد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 7-9.

(ج) **الضرائب في الإسلام:** تتضمن الضرائب في الإسلام كل من الجزية وهي التي تفرض على أموال الكفار في بلاد المسلمين؛ والخراج هي ضريبة التي تفرضها الدولة الإسلامية على الأرض التي غنمت من الكفار وفتحها المسلمون؛ العشور وهو ما يؤخذ على التجارة التي تمر بمحدود الدولة المسلمة.

(2) **مصادر التمويل غير الدورية:** وتتمثل مصادر التمويل في الغنائم والفيء والوقف

(أ) **الغنائم:** هي الأموال المنقولة التي يستولي عليها المسلمون من أهل الحرب بالقتال ويأخذونها عنوة وقهرا.

(ب) **الفيء:** هي الأموال التي يحصل عليها المسلمون من المشركين عفوا من غير قتال.

(ج) **الوقف:** هو حبس عين عن التملك على وجه التصدق والتبرع بالمنفعة صادرة عن إرادة منفردة.¹

المبحث الثاني: عموميات حول التنمية الاقتصادية

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية، وتعتبر من أهم مفاهيم العالمية؛ ولذا سنتعرف على التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي والوضعي.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

✓ **من منظور إسلامي:** هي تغير هيكلية في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير مادية،² ولقوله تعالى: { هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَعْمِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ }.³

✓ **من المنظور الوضعي:** هي عملية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معينة، ويضيف إلى ذلك زيادة دخل الفرد في المتوسط.⁴

¹ هرامزة مريم، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص نقود ومؤسسات مالية (دراسة حالة الاقتصاد السعودي)، جامعة 8 ماي 1945قالملة، الجزائر، 2013، ص 22-24. [بتصرف]

² زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 87.

³ سورة هود، آية 60.

⁴ قادري محمد الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

✓ هو عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثمة زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولاً إلى التقدم والازدهار.¹

ثانياً: خصائص التنمية الاقتصادية

تتمثل خصائص التنمية الاقتصادية من منظور الإسلامي فيما يلي:

(1) **الشمولية:** يدعو الإسلام إلى إقامة عدالة اجتماعية شاملة تتساوى فيها الناحيتان المادية والروحية، فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز، كما لا تقبل تنمية الاشتراكية تضمن الرغيف وتلغي حرية التفكير.

(2) **التوازن:** إن مبدأ التوازن في التنمية الاقتصادية يقتضي أن تتوازن جميع متطلبات التنمية، فالإسلام لا يقبل أن تنفرد بالتنمية النواحي الاقتصادية دون القضايا الصحية والثقافية والاجتماعية.²

(3) **العدالة:** حرص الإسلام على تحقيق العدالة في جميع المسائل بين الناس، ففي مجال الجباية فرض الإسلام على الأغنياء مقدار محدود عادلاً من المال يكفي الفقراء ولا يلحق الضرر بالأغنياء.³

(4) **الإنسانية:** التنمية الاقتصادية في الإسلام باعثها ليس الربح، وإنما غايتها إنسانية الإنسان ليكون محرراً مكرماً يعمر الدنيا.⁴

¹ نمديل وحيد، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة الجزائر وتونس مصر)، أطروحة دكتوراه (غير منشور)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019، ص 104.

² مصطفى قمان وآخرون، المصارف الإسلامية كبديل تمويلي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 4-5 فيفري 2019.

³ إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون بلد، 1996، ص 74.

⁴ مرجع نفسه، ص 77.

ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من بلد لآخر غير أن هناك أهداف أساسية مشتركة يمكن إنجازها فيما يلي:

- (1) تحقيق تقدم اقتصادي حيث يتمثل في:
زيادة الدخل القومي؛ عدالة التوزيع في الدخل لتقليل التفاوت بين الدخل؛ بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجيا المناسبة؛ رفع مستوى المعيشي.
- (2) القضاء على التبعية بكل أشكالها؛
- (3) توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...).
- (4) تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة.
- (5) إطلاق الإبداع وإطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.
- (6) التوسع في الهيكل الإنتاجي.¹

المطلب الثاني: عناصر ومستلزمات التنمية الاقتصادية

أولاً: عناصر التنمية الاقتصادية

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي عدة عناصر، ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

- (1) خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجال السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. أما من الناحية السياسية، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.
- (2) التصنيع: يعتبر التصنيع عنصراً أساسياً لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهرًا من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالاً لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثروتها من قبل الدول الأخرى.

¹ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2، 2005، ص 35.

(3) **رفع مستوى الاستثمار (التراكم الاستثماري):** تقتضي التنمية الاقتصادية توافر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من أجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفضاً فيها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات وآلات و سلع الاستثمارية اللازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن ارتفاع مستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.¹

ثانياً: مستلزمات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب مستلزمات ضرورية وهي:

- (1) **تراكم رأس المال:** إن لتراكم رأس المال دور كبير في تحقيق التنمية، ويتم ذلك من خلال عملية الاستثمار والذي يتطلب وجود حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، ليتم توجيه هذه الموارد للاستثمار بدلاً من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.
- (2) **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها.²
- (3) **الموارد البشرية:** تعني الموارد البشرية القدرات والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزمات في العملية الإنتاجية، و العبرة في التنمية أن تتم بأيدي أفراد المجتمع وأن تجتهد العقول الوطنية للإبداع والابتكار، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت.

¹ خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 52-53.

² ابتهاج احمد قابلي، الافتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995_2010)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم اقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين، سورية، 2014، ص 22.

4) **التقدم التكنولوجي:** وتعني معرفة قيام الإنتاج، تعد إحدى أحد المستلزمات الإنتاج فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في التكنولوجيا في سلع الرأسمالية أو البشرية في شكل مهارات للعمل والإدارة.¹

5) **الاستقلال السياسي:** يعتبر استقلال الدولة واستقرارها سياسياً عاملاً مهماً في تحقيق التنمية يمكنها رسم سياستها الاقتصادية وفق ما يلائمها، كما أن توفر الاستقرار السياسي يعتبر أهم عوامل جذب الاستثمارات.

6) **توافر الدعم الحكومي والإدارة الشعبية:** يعتبر الإيمان بإمكانية الإصلاح وتحقيق التنمية وقيام الأفراد بواجباتهم ومن خلفه وجود رغبة حقيقية من قبل الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المناسبة من أهم عوامل تحقيق التنمية.²

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

من المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، وإنما هي عملية شاملة حيث لا تتم بشكل تلقائي، بل يجب أن تكون عملية مخططة إلا أن سواء التخطيط أو تنفيذ يجعل مشروع التنمية يفشل وتعترضه عقبات وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم نظريات التنمية ومعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية ونظرياتها

أولاً: أبعاد التنمية الاقتصادية للتنمية الاقتصادية مجموعة من الأبعاد أهمها

1) **البعد الاقتصادي للتنمية:** يتجسد من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، ويبدأ يتراكم رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل على نحو يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية وهو ما يعرف بجوهر التنمية.

2) **البعد الاجتماعي للتنمية:** ويتمثل في تغيرات الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل وإزالة الفقر وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية.

¹ أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016، ص 74.

² سعيد سفيان سعيد العبدلة، دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997-2011)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص 51.

(3) **البعد الحضاري للتنمية:** يعد مفهوم التنمية مفهوم واسع وشامل يفضي إلى مولد حضارة جديدة،

باعتبار التنمية عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.¹

(4) **البعد المادي للتنمية:** يبدأ تحقيق الأبعاد المادية للتنمية الاقتصادية بتحقيق رأس مال يسمح بتطوير

التقسيم الاجتماعي للعمل، وذلك بالانتقال من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، ويتحقق ذلك من خلال

زيادة الدخل الوطني للبلد حيث يعتبر هذا الأخير من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، والدخل الذي نقصده

هو الدخل الوطني الحقيقي وليس الاسمي (إقصاء الارتفاع المستمر لأسعار في حساب الدخل).²

(5) **البعد السياسي للتنمية:** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توجهت مختلف الدول إلى معركة جديدة

والمتمثلة في معركة التنمية والبناء، وبعد التحرر العسكري والسياسي وجب على هذه الدول التفكير في التحرر

الاقتصادي، ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية

المباشرة، والبعد السياسي للتنمية يبقى من أصعب الأهداف، إذ لا تزال الدول النامية تعاني من التبعية

الاقتصادية وحتى السياسية في بعض الحالات، وذلك للحاجة الملحة إلى الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس

المال والتكنولوجيا وحتى رأس المال البشري.³

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية

(1) **نظرية الدفعة القوية:** صاحب هذه النظرية "روزنتشين رودان" الذي يؤكد على القيود المفروضة على

التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق ولهذا فإن التقدم خطوة بخطوة في نظره

لن يكون له تأثير في توسيع السوق وكسر حواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل

يتطلب الأمر حد أدنى من جهد إنمائي ليتسنى المقاصد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي،

هذا يعني حد أدنى من الاستثمار والتي يسميها بالدفعة القوية، والتي تقدر بنحو 13,2% من الدخل القومي

خلال الخمس السنوات الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.⁴

(2) **نظرية النمو المتوازن:** ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "نيركس"، وتعتبر هذه النظرية أن القيد

الرئيسي الذي يواجه التنمية في البلدان المتخلفة هو ضيق حجم السوق الوطنية الذي يضعف الحافز الاستثمار

¹ أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² كامل بكري، التنمية الاقتصادية، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 70.

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،

تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 5.

⁴ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص 88-90.

وهذه العقبة تعود إلى عامل انخفاض الإنتاجية وهي الظاهرة السائدة في البلدان المتخلفة بسبب انخفاض حصة العامل من الأصول الإنتاجية، ويترتب على انخفاض الإنتاجية انخفاض في مستوى الدخل وتدني حجم القوة الشرائية والميل الوسطي للادخار مما يؤدي بدوره إلى استمرار ظاهرة ضيق السوق ومحدودية الحافز على الاستثمار؛ وللخروج من هذا المشكل يجب بناء مجموعة كبيرة من مشاريع الصناعات التحويلية الخفيفة التي تؤمن احتياجات الاستهلاك النهائي.¹

(3) نظرية أقطاب النمو: يعتبر فرانسوا بيرو السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو والتي اعتمدها فيما بعد "هيرشيمان"، حيث يرى صاحبها أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في جهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني.²

(4) نظرية النمو غير المتوازن: انتقد "هيرشيمان" نظريتي أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأوضح أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل أنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأس المال والتنظيم ومتخذي القرارات، بل كذلك العرض المحدود من الاستثمارات، ولذلك أكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات والصناعات الإستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى الاستثمار الجديدة، لأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مرحلتها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا (أرباح منظمين الخواص وأرباح اجتماعية) يستفيد من كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض القطاعات وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث أنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات.³

¹ زليخة بلحناشي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2013، ص 65-66.

³ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 96-97.

5) **نظرية التبعية:** ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، تنظر هذه النظرية إلى البلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية الغنية.¹

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

أولا: مؤشرات التنمية الاقتصادية

1) مؤشرات الدخل: تتمثل فيما يلي

✓ **الناتج المحلي الإجمالي:** يعرف على أنه القيمة الإجمالية للإنتاج الداخلي من السلع والخدمات لدولة ما خلال سنة ما، من قبل الأعوان المقيمين داخل هذه الدولة، وفي هذا الصدد يمكن استعمال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر يسمح بالتعبير عن التوزيع المفترض للثروة المنتجة.²

ب) **نصيب الفرد من الناتج المحلي:** وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دلّ ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.³

2) **مؤشر التنمية البشرية:** يعتبر من بين المؤشرات الأولى التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للتنمية واستعمل منذ سنوات التسعينيات من قبل الاقتصادي Amartyesen، وهو عبارة عن توليفة لثلاثة عوامل تسمح بتثمين قدرات مواطني دولة ما، تتمثل

أ) الأمل في الحياة عند الولادة؛

ب) التمدرس: يتم قياسه بمتوسط عدد سنوات الدراسة؛

ج) المستوى الحقيقي للمعيشة؛

ويسمح هذا المؤشر بترتيب الدول حسب متوسط هذه المعايير بعد تكييفها.⁴

¹ مرجع سابق، ص 97.

² حراق مصباح، كمال قسول، مرجع سبق ذكره، ص 97.

³ خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁴ حراق مصباح، كمال قسول، مرجع سبق ذكره، ص 98.

(3) **مؤشرات هيكلية:** اتجهت معظم الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي إلى إحداث تغيرات هيكلية في بنائها الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه كإحلال الواردات بغرض التصدير إضافة إلى الاهتمام بقطاع الخدمات الذي أضحت إيراداتها أكبر من الإيرادات الصناعية، مما أحدث تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية، كما أثر ذلك على هيكل صادراتها ووارداتها وفرص العمل، هذه المتغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة النمو تتمثل في: نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي؛ الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.¹

ثانيا: معوقات التنمية الاقتصادية

تعرض لعملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من العقبات التي تجعل هذه العملية تتحقق بشكل غير مرغوب فيه وهو ما يؤدي إلى استمرار التخلف الواقع ولعلّ أبرز هذه العقبات ما يلي:

(1) **الحلقات المفرغة:** تعمل هذه الحلقة على إبقاء الدول المتخلفة في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في مجالات مختلفة، ومن أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشحة رأس المال مما تؤدي بضرورة إلى انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي وهي ما تعرف بالحلقة المفرغة للفقر، وبالتالي انخفاض الادخار وينجم عن ذلك انخفاض الاستثمار واستمرار بذلك التخلف.²

(2) **عوائق اقتصادية واجتماعية:** قد تكون لعملية التنمية آثارا سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنا تدني دخولها، مما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة.³

(3) **عوائق التكنولوجيا والتنظيمية:** إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة، إلا أن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة، نتيجة لعدم توافر البيئة الملائمة، يعتبر عائقا في وجه التنمية الاقتصادية.⁴

¹ أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص 217_218.

³ كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁴ خالد عيادة نزال عليّات، مرجع سبق ذكره، ص 63.

خلاصة

تغطي التنمية الاقتصادية بمكانة هامة في كل بقاع الأرض وهي الهدف الأول الذي تسعى إليه كل دولة سواء كانت متقدمة أو الدول النامية، لأنها تعمل على النهوض بجميع الجوانب الحياة الاقتصادية وحتى غير الاقتصادية؛ وتتطلب التنمية الاقتصادية عدة مستلزمات لتحقيق أهدافها المسطرة، وتظهر ذلك من خلال مؤشراتنا، وذلك باعتماد على التمويل الإسلامي كأجمع بديل عن التمويل الوضعي تفاديا أزمات الاقتصادية وهو يوفر موارد مالية كبيرة من أجل تمويل الخطة التنموية، إلا هناك عقبات تواجه التنمية الاقتصادية التي قد تكون سوء تسيير وتنفيذ للخطط التنموية أو عدم تكامل كل عناصر التنمية ومستلزماتها.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لدور الصكوك الإسلامية
في تمويل التنمية الاقتصادية

تمهيد

اكتسبت الصكوك الإسلامية شهرة كبيرة في شتى دول العالم لكونها إحدى الأدوات التمويلية الإسلامية، حيث شهدت هذه أداة نمو وانتشارا واسعا خلال السنوات الأخير كونها أحد أهم بدائل التمويلية وخاصة أنها تتوافق مع الشرعية للدول والمؤسسات سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، لأنها إحدى وسائل لجذب المدخرات وجمع الأموال بهدف استخدامها في تمويل ودعم احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما أن الصكوك تعمل على تطوير العمل البنكي الإسلامي ومساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على حل مشاكلها وخاصة في إدارة السيولة، كما تعمل أيضا على تطوير الأسواق المالية وذلك من خلال عديد من التجارب منها التجربة الماليزية الرائدة في مجال الصكوك والنجاح الذي حققته على الصعيد العالمي ومحليا على مستوى الدول الإسلامية، كما لاقت التجربة السودانية نجاحا في هذا المجال على المستوى العربي كما أجدر بالذكر التجربة البريطانية وهي الدولة غير إسلامية والتي حققت نجاحا ونمو متسارع مع الصكوك الإسلامية، أما فيما يخص الجزائر وهي الدولة العربية الإسلامية لم تكن هناك فرصة إلى تطبيق هذه أداة التمويلية محاولين الأخذ بالتجارب السابقة من الدول المسلمة وغير مسلمة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل إلى عرض كل من التجارب التي تم ذكرها سابقا والتعرف على مصدري هذه الصكوك ومجالات التي تم تمويلها بهذه الصكوك الإسلامية قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: تجربة ماليزية

المبحث الثاني: التجربة السودانية

المبحث الثالث: التجربة البريطانية

المبحث الرابع: دراسة استشراف للصكوك الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: تجربة ماليزية

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية التي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، ولتجربة الماليزية صدى بين التجارب التنموية والتي تعتبر جديرة بالدراسة، ونظرا لخصوصيات سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي فهي مميزة بيئة مختلفة وجد خاصة تجعلها مميزة على باقي الدول، وهي الدولة الرائدة في البنوك الإسلامية وخصوصا في إصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزي

أولا: نشأة التاريخية لسوق الأوراق المالية الإسلامية ماليزي

كانت أول بداية حقيقية لتطوير نظام العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا تعود إلى سنة 1983 مع إصدار قانون العمل البنك الإسلامي وتم بموجبه استحداث مجموعة والمنتجات البنكية وفق المبادئ الشريعة الإسلامية، تبعه إنشاء أول بنك إسلامي ماليزي وهو بنك ماليزيا برهارد الذي بدأ عملياته في 1 جويلية 1083، بالإضافة إلى إطلاق مشروع نظام العمليات دون فوائد الذي انطلق العمل 4 مارس 1993.¹

أما بداية العمل في سوق المال الإسلامي في ماليزيا يعود إلى التسعينات القرن الماضي عندما قامت شركة "Shell MDS SDN Bhd" بإصدار وطرح الصكوك الإسلامية للتداول لأول مرة في السوق المحلي في عام 1990 تتبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما أدى إلى تعميق وترسيخ العمل بالأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا واتساعها،² وفي فيفري من سنة 1994 أسست "BMB Securities Sdn Bhd" وفقا لأحكام قانون صناعة الأوراق المالية ومن ثم بدأ تأسيس نوافذ السمسرة الإسلامية.³ كما قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية بالتعاون مع وزارة المالية الماليزية بتشكيل لجنة لدراسة الأنشطة والمعاملات في السوق، واتخذت خطوات جوهرية من بينها تشكيل قسم سوق رأس المال الإسلامي "ICMD" * وذلك سنة 1994، وفي أواخر نفس السنة تم إنشاء لجنة شرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية "IISG" **، وبعد مرور سنة كاملة تحولت إلى اللجنة الاستشارية الشرعية⁴ "SAC" ***، وفي أبريل 1999 تم وضع مؤشرات لحركة أسعار جميع الأسهم العادية المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في اللوحة

¹ بو عبد الله علي، مرجع سبق ذكره، ص 19_20.

² راضية لسود وآخرون، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد 1، عدد الخاص، 2018 ص 65.

³ صارة زعيتري، نورة زيان، واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية (التجربة الماليزية نموذجا)، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، عدد 3، 2020، ص 353.

* Islamic Capital Market Department

** Islamic Instrument Study Group

⁴ نوال سمرد، رفيق بشوندة، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة النقدية (الصكوك الإسلامية نموذجا)، ورقة عرضت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول المالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، يومي 28-30 جويلية 2015.

*** Shariah Advisorment Council

الرئيسية في البورصة الماليزية، أطلق عليه مؤشر الشريعة Shariah Index. حيث أكثر من ثلثي الأسهم المدرجة في البورصة الماليزية هي من الأسهم المتوافقة مع الشريعة وفقا للجنة الاستثمارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، وذلك لقياس أداء الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة والمدرجة على اللوحة الرئيسية في بورصة ماليزية، وتعد هذه التطورات الايجابية خطوة جوهرية في بناء وتنظيم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.¹

ثانيا: مفهوم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا

عرفت هيئة الأوراق المالية الماليزية سوق رأس المال الإسلامي بأنه السوق الذي تتوفر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسطة وطويلة الأجل المتوافقة تماما مع أحكام الشريعة الإسلامية، وخالية من الأنشطة المحرمة شرعا كالتعامل بالربا؛ والمقامرة؛ وبيع الغرر؛ وغيرها، إذا هو سوق مالي يتوفر فيه فرص لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولتجميع الموارد المالية والاستثمارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم السوق بدور بارز في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها للمشروعات الاقتصادية وفقا لنظام المعاملات الإسلامية.²

المطلب الثاني: أهداف سوق رأس المال وتصنيف الصكوك الإسلامية في ماليزيا

أولا: أهداف وأهمية سوق رأس المال الإسلامي الماليزي

1) أهداف وأهمية سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا

أ) أهداف سوق رأس المال الإسلامي

- ✓ العمل على توفير كافة الدراسات والبحوث وعقد الحوارات المتعلقة بالسوق المال الإسلامي؛
- ✓ تطوير فعالية الأدوات المالية الإسلامية وتقويتها؛³

ب) أهمية سوق رأس المال الإسلامي

- ✓ توفير فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- ✓ توفير أدوات المالية المتوافقة مع البعد الشرعي والقانوني؛
- ✓ الإشراف والرقابة الشرعية على كافة المعاملات؛
- ✓ تنمية وتعزيز قدرات الاقتصاد الماليزي؛⁴

¹ راضية لسود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص 99.

³ نوال سمرد، رفيق بشوندة، مرجع سبق ذكره.

⁴ نبيل خليل طه سمور، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

ثانيا: تصنيف الصكوك الإسلامية في ماليزيا

تصنف الصكوك في ماليزيا حسب جهة إصدارها، وتنقسم إلى:

1) **الصكوك الحكومية (القطاع العام):** ويقصد بها الصكوك التي تصدرها الدولة؛ أو البنك المركزي؛ أو البنوك الحكومية؛ أو المؤسسات التابعة للحكومة أو المؤسسات شبه الحكومية والتي تم إصدارها سنة 1983، وتستخدم لتمويل أحد مشروعاتها العامة، أو المشروعات الخاصة بالبنية التحتية، أو لأجل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصناعة أو نحوها، وتصل مدة استحقاقها من سنة إلى خمس سنوات، وقد تم تطوير صيغتها وفق مبدأ البيع بالثمن الأجل.

2) **الصكوك الصادرة من طرف الشركات (القطاع الخاص):** تعتبر هذه الصكوك إحدى الأدوات المالية الاستثمارية المتوسطة أو الطويلة الأجل، والتي تصدرها الشركات الماليزية الخاصة، كشركات المساهمة؛ أو البنوك، والتعامل بها يكون تحت رقابة اللجنة الاستثمارية الشرعية، ويتم إصدار هذه الصكوك لعدة أغراض، أهمها: الاقتصادية والاستثمارية؛ الادخارية، وتصدر هذه الصكوك وفقا لمبادئ المراجعة؛ الإجارة؛ الاستصناع؛ المشاركة؛ البيع بالثمن الأجل.¹

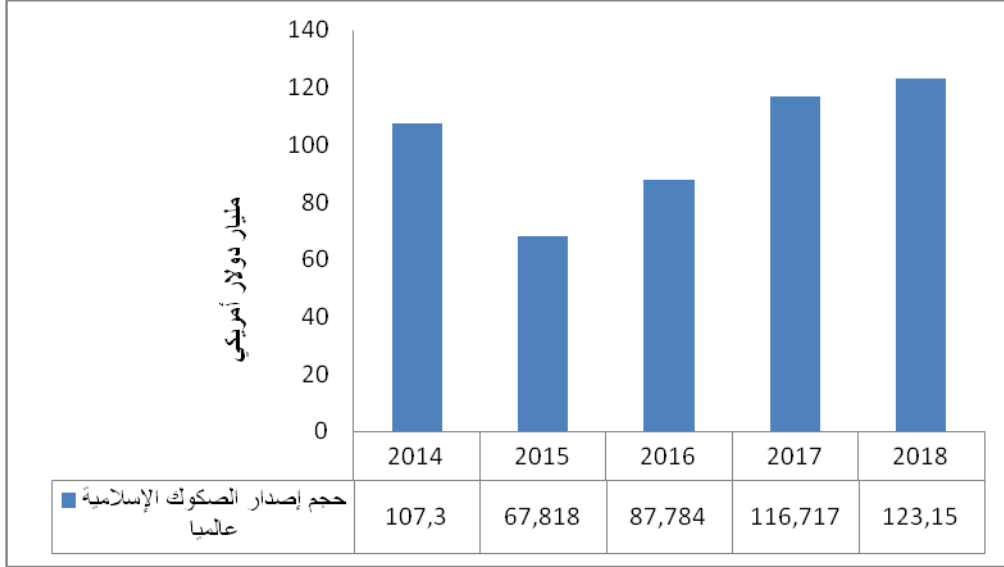
المطلب الثالث: إصدارات ماليزيا بين الصكوك الإسلامية والسندات

أولاً: تطور إجمالي الإصدار الصكوك الإسلامية عالمياً

تطورت الصكوك لتكون أداة فعالة لإدارة السيولة وتزايد الطلب العالمي على الصكوك الإسلامية كأحد الأدوات المالية الإسلامية التي تساهم بصورة فعالة في تمويل التنمية الاقتصادية، والكثير من الجهات بدأت بالاعتماد على سوق الأوراق المالية الإسلامية كمصدر من مصادر التمويل مما أدى إلى إقبال واسع من المؤسسات التقليدية على الأوراق المالية الإسلامية بهدف زيادة العائد وتنويع الاستثمار، وفيما يلي توضيح لتطور إصدارات هذا النوع وفق للشكل التالي:

¹ صارة زعيتري، نورة زيان، مرجع سبق ذكره، ص 253.

الشكل رقم (01) تطور إجمالي الإصدار الصكوك الإسلامية عالميا (2014 – 2018)



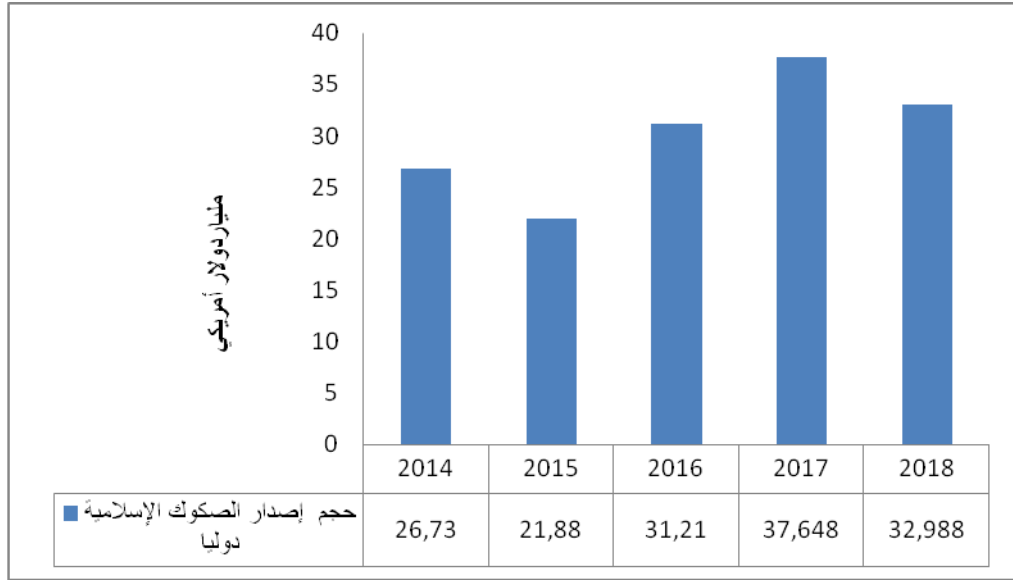
A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market, **Source :** International Islamic Financial Market, IIFM Sukuk Report, July 2019, 8th Edition ,p 21.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن التطور الإصدار الصكوك عالميا سنة 2014 تعدى 107 مليار دولار أمريكي، ومن ثم يكون هناك انخفاض قدره 39.482 مليار دولار أمريكي سنة 2015 ثم نلاحظ ارتفاع مستمر في تطور الإصدار الصكوك الإسلامية عالميا قدر بـ 55.332 مليار دولار أمريكي خلال أربع سنوات، بحيث بلغ إجمالي إصدار الصكوك 87.784 مليار دولار أمريكي سنة 2016، في حين بلغ إجمالي إصدار الصكوك 116.717 مليار دولار أمريكي و 123.150 مليار دولار أمريكي سنتي 2017 و 2018.

ثانيا: تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية الدولية (2014 – 2018)

تعتبر الصكوك الدولية من أبرز أنواع الصكوك الإسلامية باعتبارها أداة مالية موجهة لمتعاملين أجنبية والهدف من إصدارها يتمثل في جلب العملات الأجنبية بشكل أساسي، وفيما يلي توضيح تطور هذا النوع من الصكوك وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (02) تطور إجمالي الإصدار الصكوك الإسلامية دوليا (2014 – 2018)



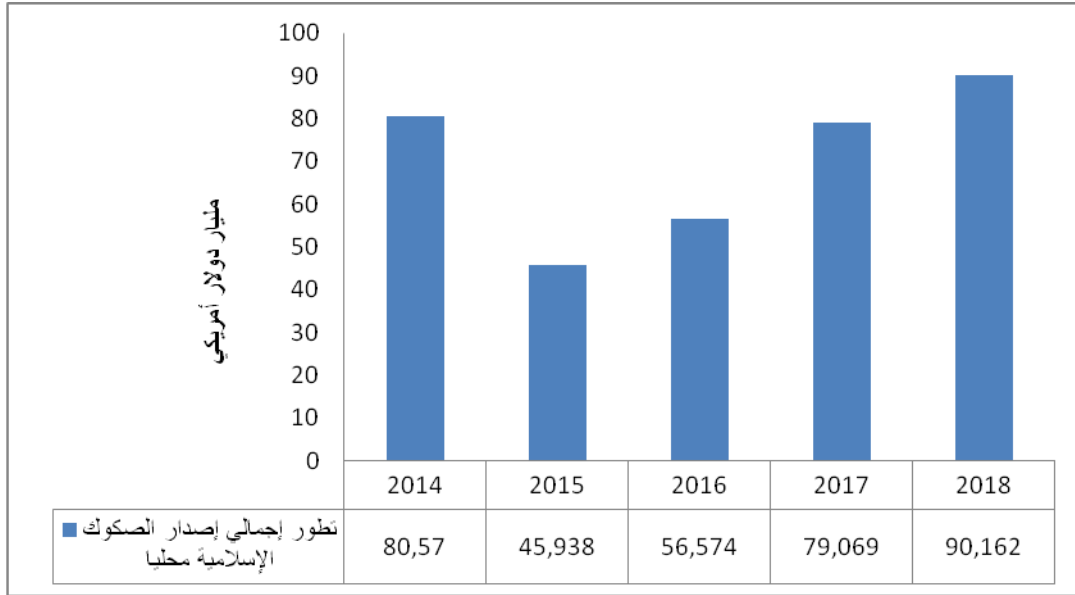
Source : A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market, International Islamic Financial Market, IIFM Sukuk Report, July 2019, 8th Edition, p 24.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن حجم إصدار الصكوك الإسلامية دوليا بلغ ذروته سنة 2017 مقدر بـ 37.648 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ حجم إصدار الصكوك 32.988 مليار دولار أمريكي و 31.21 مليار دولار أمريكي في كل من سنة 2018 وسنة 2016، كما بلغ (26.730 و 21.880) مليار دولار أمريكي سنة 2014 و 2015.

ثالثا: تطور إصدار الصكوك محليا (2014 – 2018)

الصكوك المحلية هي عبارة عن صكوك تصدر في بلد ما للمتعاملين المحليين وبالعملة المحلية لغرض تمويل مشروعات تنموية أو مشاريع حكومية، حيث تشير آخر الإحصائيات أن السوق المحلي لمنتجات الصكوك حققت سنة 2018 حجم إصدار 90.169 مليار دولار، وفيما يلي الشكل البياني التي يوضح تطور هذه الإصدارات من سنة 2014 إلى غاية 2018.

الشكل رقم (03) تطور إجمالي الإصدار الصكوك الإسلامية محليا (2014 – 2018)



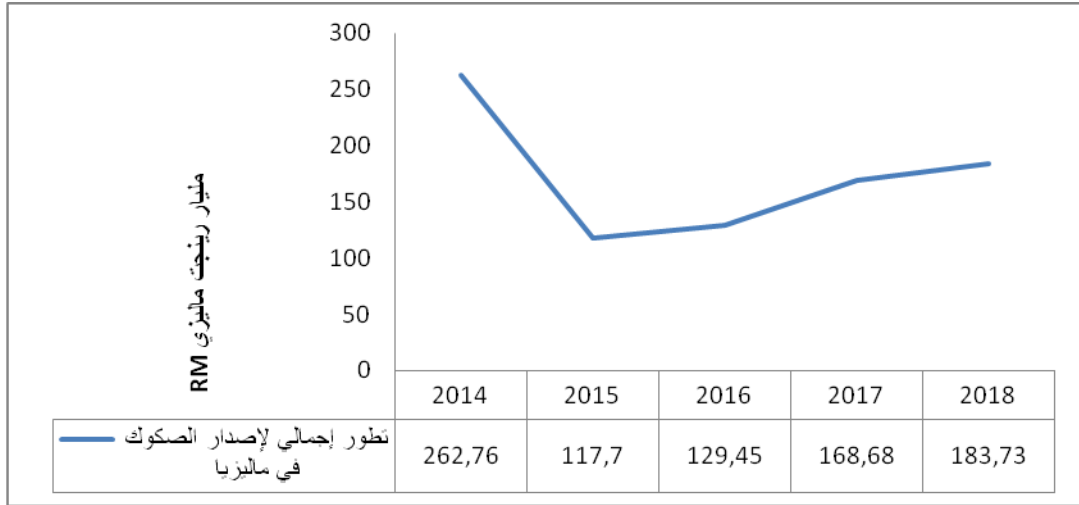
Source : A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market, International Islamic Financial Market, IIFM Sukuk Report, July 2019, 8th Edition, p 25.

من خلال الشكل رقم (03) سجلنا زيادة إصدار الصكوك الإسلامية محليا سنة 2018 حيث بلغ 90.162 مليار دولار، في حين بلغ إصدار الصكوك 79.069 مليار دولار سنة 2017، وسجلنا ارتفاع قدره 39.7% سنة 2016 في حين بلغ إصدار الصكوك 45.938 مليار دولار سنة 2015، وسنة 2014 بلغ إصدار الصكوك حوالي 80.5 مليار دولار أمريكي.

رابعا: تطور الحجم الإجمالي لإصدار الصكوك في ماليزيا (2014 – 2018)

حققت إصدارات الصكوك الماليزية أعلى قيمة لها سنة 2014 بواقع 262.76 مليار دولار، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى تركيز في المقام الأول على تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية وقد استثمرت تلك الأموال في تعزيز العديد من المشاريع الاستثمارية، والشكل التالي يوضح تطور الإصدارات من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018.

الشكل رقم (04) سوق الصكوك الإسلامية ماليزيا (2014 – 2015)



Source : A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market, International Islamic Financial Market, IIFM Sukuk Report, July 2019, 8th Edition, p 140.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن سوق الصكوك الماليزي شهد سنة 2014 ازدهارا بحجم إصدار قدره 262.76 مليار RM، وفي سنة 2015 تراجع إصدار إلى 117.7 مليار RM، وفي ثلاث سنوات الأخيرة نلاحظ انتعاشا نسبيا قدر حجمه 129.45 مليار RM و 168.68 مليار RM و 183.73 مليار RM.

المطلب الرابع: تقييم التجربة الماليزية

أولا: أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في ماليزيا

تلعب الصكوك الإسلامية دورا فعالا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال دفع عجلة الاقتصاد الماليزي من خلال ما يلي:

ساهمت إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد، فمنذ ظهورها سنة 1990 أصبحت أداة جديدة تستعمل من طرف الحكومة والشركات الخاصة على حد سواء لتلبية حاجتهما الاستثمارية أو التنموية، وللقطاع الأكثر إصدار للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 42%، متبوع بقطاع النقل بـ 22% أما قطاع الطاقة والمناجم بـ 16% وقطاعي البناء والاتصالات بـ 10%، في حين قطاعات العقار والنفط والخدمات فقد أصدرت صكوك بـ 3% في كل قطاع.¹

ثانيا: خصائص التجربة الماليزية

¹ حفوطة الأمير عبد القادر، زيبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية تجربتي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 79.

- ✓ لديها سوق أولية عميقة وسوق ثانوية نشطة ونظام تسوية فعال؛
- ✓ امتلاك نظام اقتصادي مزدوج بين النظام الإسلامي والرأسمالي؛
- ✓ الهياكل التنظيمية نجدها في ماليزيا مكتملة تقريبا مقارنة بالدول الأخرى؛
- ✓ أول دولة أقامت سوق نقدي إسلامي بين البنوك وإدارة السيولة؛
- ✓ التجربة الماليزية في الأوراق المالية الإسلامية هي الوحيدة التي عبرت الحدود إلى أسواق مالية خارجية؛¹

ثالثا: إيجابيات التجربة الماليزية

- ✓ الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حث عليها الإسلام في مجال الاقتصادي وغيره ولا داعي لرفع لافتات إسلامية دون مضمون حقيقي لقيم الإسلام وتطبيق مبادئ الشورى؛
- ✓ الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي؛
- ✓ الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي والتنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري فالإنسان هو عماد التنمية تقوم به ويجني ثمارها؛
- ✓ أهمية تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أدائها؛²

رابعا: سلبيات التجربة الماليزية

- ✓ إشكالية تعميم النموذج الماليزي في الصناعة المالية الإسلامية وذلك لأنها تميز توريق الديون أو بيع الدين بالدين وبيع العيني وبيع المراجعة للآمر بالشراء وهذه الأمور لا تميزها دول الخليج العربي؛
- ✓ إشكالية تطبيق المشتقات في الصناعة المالية الإسلامية مع باقي الدول؛³

¹ أساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² مرجع نفسه، ص 208 - 209.

³ مرجع نفسه، ص 209.

المبحث الثاني: التجربة السودانية

إن السودان من أهم الدول التي انتهجت النظام البنكي الإسلامي قائم بكامله وفق الشريعة الإسلامية تجربة السودان في مجال الصكوك الإسلامية تعتبر تجربتها فريدة من نوعها لما حققتة من نجاح.

المطلب الأول: تعريف بالتجربة السودانية

أولاً: نشأة التجربة السودانية

تعد التجربة إصدار الصكوك الإسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة في مجال الصناعة الصكوك الحكومية السيادية والتي كانت من بين أهم أهدافها تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة وتمويل الأصول والمشاريع الحكومية،¹ كما تعتبر السودان من أوائل الدول التي عملت على تحويل كامل جهازها البنكي للعمل وفق أحكام الشريعة، ففي استحدثت حكومة السودان عام 1995 قانون سمي بقانون صكوك التمويل²، حيث كان أول خطوة في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية،³ وعليه ففي جويلية لعام 1998 تمكن البنك المركزي السوداني من إصدار شهادات المشاركة، وفي ماي لعام 1999 أصدرت وزارة المالية شهادات المشاركة الحكومية بهدف تمويل العجز في الموازنة عن طريق شركة السودان للخدمات المالية.⁴

ثانياً: آليات ومتطلبات إصدار الصكوك في السودان

تم إنشاء شركة للخدمات المالية بواسطة البنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، وقد تم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات، ومنوط إليها القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف الإداري الكامل في الأنصبة والحصص المملوكة لحكومة السودان ومؤسساتها عن طريق إصدار صكوك الاستثمارية وفقاً للأدوات المالية الإسلامية المناسبة، ويجوز للشركة القيام بأعمال الخدمات المالية الإسلامية المناسبة، ويجوز للشركة القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف في إصدار أي صكوك عن أصول مالية مملوكة لأي جهة أخرى بطلب من أصحابها والتنسيق مع الجهات المختصة بوزارة المالية، وأي أسواق إقليمية أو عالمية لتطوير الأدوات المالية الإسلامية وإصدارها.⁵

¹ قلمين سامية، عبد لكبير خلود، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر (غير منشورة)، اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2019، ص 45.

² محمد يوسف حسن شلايل، مقترح تمويلي لدعم المشاريع الاقتصادية من خلال نموذج الصكوك المشاركة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 113.

³ السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة السودان أنموذجاً)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جامعة ميله، 2017، ص 189.

⁴ محمد يوسف حسن شلايل، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁵ بن ثابت علي، فتني مايا، التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة (الجزائر أنموذجاً)، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية (آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية)، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013. ص 15.

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية السودانية

أهم الصكوك التي قامت بإصدارها السودان ما يلي:

(1) **شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم):** وهي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص، يحتوي على الأصول المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في القطاع المصرفي، وهي بذلك نوع من تصكيك، وتعتبر أول أداة نقدية إسلامية تم إصدارها لإدارة السيولة في جوان¹، 1998 وانتهى العمل بها 2004.²

(2) **شهادة المشاركة الحكومية (شهامة):** وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على أساس عقد المشاركة، وتصدرها وزارة المالية فهي تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية، يتم إصدارها بواسطة الدولة مقابل حقوق ملكيتها، في عدد من المؤسسات الربحية، نيابة عن جمهورية السودان.³

كما يكمن الاختلاف بين هاتين الشهادتين فيما يلي:

الجدول رقم (01) مقارنة بين شهادات شمم وشهادات شهامة

التفاصيل	شمم	شهامة
الغرض	تهدف إلى التحكم في السيولة؛	تهدف لتوفير التمويل؛
المصدر	البنك المركزي؛	الحكومة؛
السوق	المصارف والمؤسسات المالية الكبيرة؛	الجمهور عموماً بما فيها المصارف؛
التكوين	أسهم الحكومة وبنك السودان في مختلف المصارف؛	أسهم الحكومة في بعض المؤسسات المالية الناجحة والربحية؛
الأجل	ليس لها أجل محدد مما يمكن من تداولها في الأسواق الثانوية؛	لها أجل محدد مما يسهل من عملية تمويل الحكومة حتى لفترات؛
درجة السيولة	بنك السودان مستعد لشراؤها عند الطلب في أي وقت؛	ليس هناك التزام من بنك السودان بإعادة الشراء عند الطلب؛

¹ السعيد بريكة، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

³ راضية لسود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 69.

المصدر: صابر محمد حسن، تجربة السودان في السياسة النقدية، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الخامس والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي عقد في أبو ظبي (سبتمبر 2001)، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004، ص 47.

3) **شهادات إجازة البنك المركزي (شهاب):** تصدر هذه الشهادات استناداً إلى عقود الإجازة الإسلامية واعتمدت هذه الشهادات على تصكيك أصول البنك المركزي الثابتة في العاصمة والولايات، وهي قابلة للتداول بين البنوك فقط. ولا يجوز تداولها إلا مع البنك المركزي بيعة وشراء (ليست للجُمهور)، وهي تستخدم كذلك لإدارة السيولة النقدية في الاقتصاد،¹ ظهرت سنة 2005 كبديل لشهادات المشاركة البنك المركزي (شهم) وانتهت سنة 2014.²

4) **صكوك الاستثمار الحكومية (صرح):** وهي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وهي تصدر في صيغة المضاربة، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية، وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة، وبالتالي فإن لها نفس أهداف صكوك شهامة، أي توفير الموارد المالية لتمويل الاحتياجات المختلفة للدولة.³

5) **شهادات إجازة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة):** بدأ العمل بها سنة 2010. وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل، تم إنشائها بغرض حشد موارد المستثمرين، عن طريق عقد الوكالة الشرعية، لتوظيفها في شراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية، وتهدف إلى:

✓ توسيع عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إضافة أو أوراق مالية جديدة؛

✓ تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد؛⁴

6) **شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور):** بدأ العمل بها عام 2012، وانتهى العمل بها سنة 2014. وهي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأسمال قدره 758 مليون دولار أمريكي، وقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة، وعائد سنوي متوقع في

¹ بن ثابت علي، فتني مايا، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² ساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 221.

³ راضية لسود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 69.

⁴ مرجع نفسه.

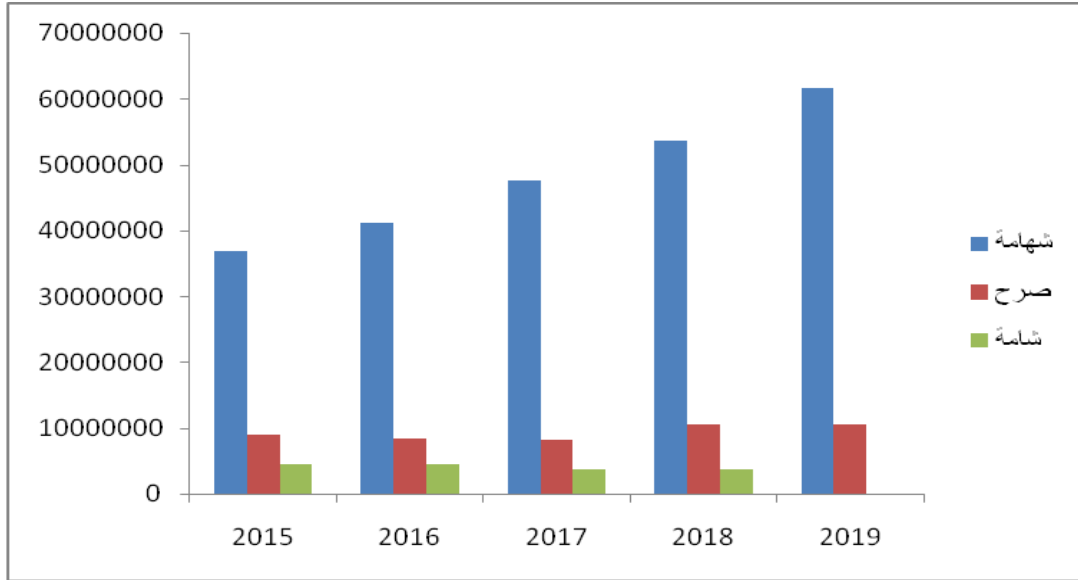
حدود 7%، تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها، وكان الهدف من إصدارها هو توفير موارد مناسبة للدولة.¹

المطلب الثالث: إصدارات صكوك الإسلامية في التجربة السودانية

أولاً: تحليل تطورات صكوك الإسلامية في السودان

لاقت الشهادات والصكوك التي أصدرتها شركة السودان قبول كبير من قبل الجمهور المستثمرين والمتعاملين في السوق حيث ساهمة في تمويل المشاريع البنى التحتية وتمويل العجز الموازنة إلا أن شهادة المشاركة الحكومية كان لديها الحظ أوفر في عدد مبيعاتها، وفيما يلي يوضح عدد الشهادات المباعة خلال فترة (2015 – 2019)

الشكل رقم (05) يوضح عدد الشهادات المباعة خلال فترة (2015 – 2019)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقرير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات (2015؛ 2016؛ 2017؛ 2018؛ 2019)

من خلال الشكل رقم (05) نلاحظ أن شهادات المباعة في شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) في ارتفاع مستمر في كل عام في حين نلاحظ العملية العكسية في شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة) فهي في انخفاض أما فيما يخص صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فهي في تذبذب تارة في ارتفاع وتارة أخرى من انخفاض.

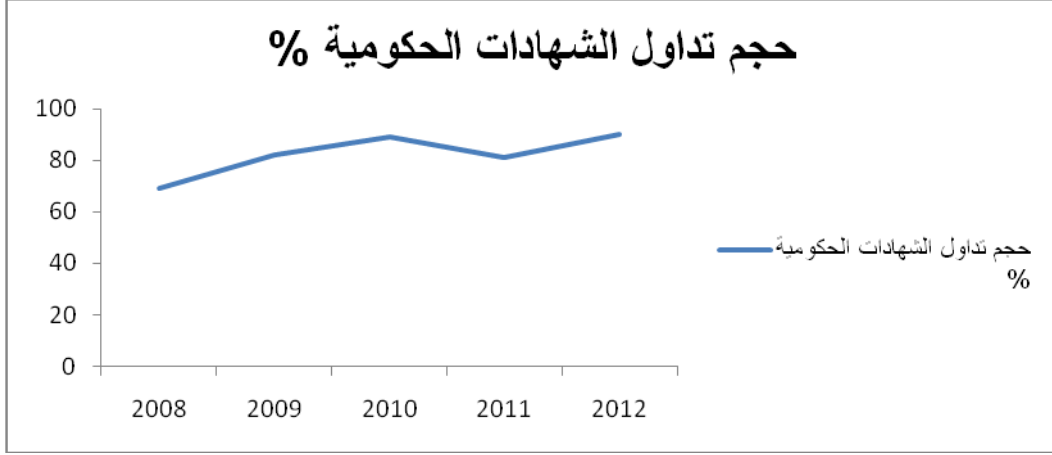
ومنه نستنتج أن أكثر أداة مستعملة بكثرة هي شهادة المشاركة الحكومية (شهامة) تليها صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)، وأقل أدوات استعمالاً شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة).

ثانياً: حجم تداول الشهادات الحكومية

¹ السعيد بريكة، سناء مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

ساهمت الصكوك الإسلامية التي تم إصدارتها من قبل الحكومة السودانية تطورا ملحوظا في حجم تداول هذه الشهادات والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (06) حجم تداول الشهادات الحكومية (2008 - 2012)



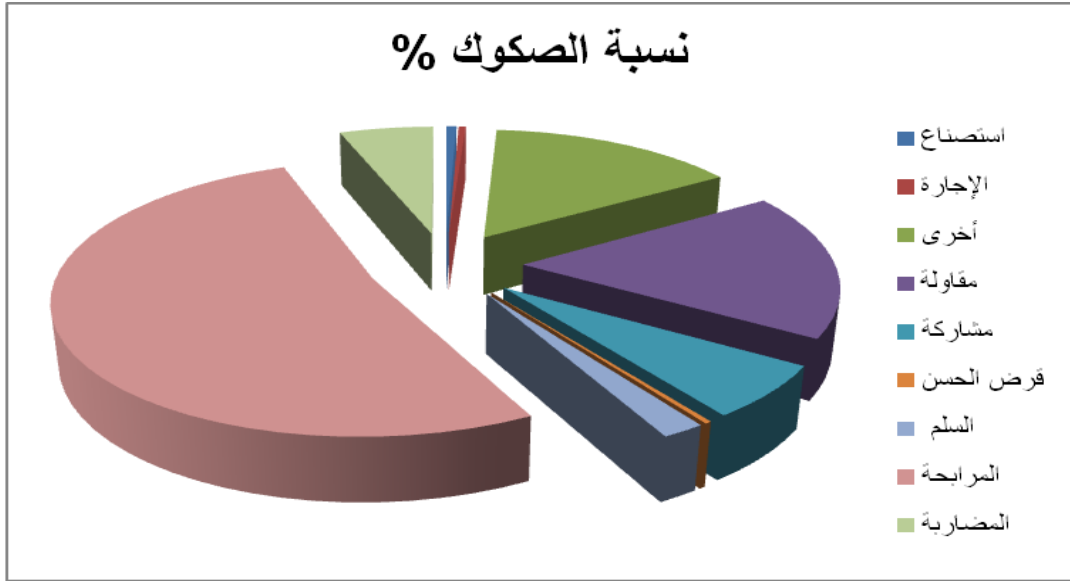
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ساسية جدي ، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (دراسة حالة ماليزيا والسودان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص 226.

بناء على المنحنى أعلاه نلاحظ أن حجم تداول الشهادات الحكومية في ارتفاع مستمر حيث بلغ حجم التداول 68.87% سنة 2008، وارتفع سنة 2010 إلى 89%، إلا أننا نلاحظ انخفاض معتبر يقدر 80.95% سنة 2011، ليرتفع بعد ذلك 89.8 سنة 2012.

ثالثا: صيغ الصكوك المتعامل بها في السودان

تعد التجربة السودانية فريدة من نوعها وذلك لتنوع الصكوك وتخصيص كل صكوك حسب طبيعة الحاجة لتمويله وفيما يلي توضيح أنواع الصكوك التي تم إصدارها وتداولها.

الشكل رقم (07) يمثل صيغ المتعامل بها في السودان



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوية لبنك السودان المركزي خلال الفترة (2015-2019).

من خلال شكل رقم (07) نلاحظ أن التجربة السودانية تعتمد بدرجة كبيرة على صيغة المربحة بنسبة 52% أي أكثر من نصف معاملاتها بهذه الصيغة، تليها كل من مقاوله وصيغ أخرى و صيغتي مشاركة والمضاربة بنسبة متفاوتة على التوالي (17.64%؛ 15.1%؛ 6.34%؛ 5.7%)، إلا أن هناك انخفاض في تعامل في كل من صيغ السلم بـ: 1.9%؛ صيغة استصناع مقدر بـ: 0.62%؛ وصيغة الإجارة قدرة بنسبة 0.44%؛ واستعمال الضئيل جدا في قرض الحسن 0.3%.

أولاً: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان:

ساهمت صكوك الإسلامية التي أصدرتها حكومة السودان في تمويل مختلف مجالات التنمية في السودان، الجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (02): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية

الانجازات	المجال
إنشاء مراكز صحية متخصصة دعم مراكز غسيل الكلى بالعاصمة والولايات، وتوفير معدات متطورة في المعمل القزمي والمستشفيات الاتحادية والولائية.	الصحة
توفير معمل تقنية متطورة للكليات التقنية (أجهزة كمبيوتر، الانترنت... إلخ) إنشاء مشروعات إسكان الطلاب في الولايات المختلفة.	التعليم العالي والعلمي
تم حفر وتركيب مئات الآبار وبناء السدود والتي ساعدت في حل مشكلة نقص المياه في عدة من الولايات..	المياه

الزراعة والري	دعم البنىات الأساسية للري، توفير الآليات والمعدات الزراعية، توفير وحدات حفر متكاملة لبعض الولايات.
الثروة الحيوانية	توفير الأدوية للإمدادات البيطرية.
البنىات الأساسية والصناعية	دعم السكة الحديدية والنقل النهري، وتشيد طريق كترانج -الجنيد، توفير معدات لمشروع إعادة تأهيل مصنع النسيج.
المعلوماتية	دعم البنية التحتية للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، ووكالة السودان بانباء بالمرسلات الإذاعية وتوفير الأجهزة التقنية المتطورة.

المصدر: السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة السودان أمودجا)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جامعة ميله، 2017، ص 192.

المطلب الرابع: تقييم التجربة السودانية

أولاً: خصائص التجربة السودانية

- ✓ إنفراد تجربة السودان في مجال الصكوك الإسلامية من حيث استخدامها لصيغ تمويلية أكثر خطورة المشاركة والمضاربة؛
- ✓ البنك المركزي السوداني يعمل وفق النظام المالي الإسلامي ويستخدم أدوات في سياسته النقدية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويمتلك سوق رأس مال يعمل فقط وفق الضوابط الشرعية الإسلامية وكل عمليات التداول تخضع للرقابة وتستبعد الربا والغرر والحيل.
- ✓ يشتمل على القطاع مالي متكامل من الجوانب التشريعية والتنظيمية مهكل بطريقة توازنية بين النظام المصرفي والسوق المالي مما يساعدها على تطوير وابتكار منتجات جديدة.¹

ثانياً: إيجابيات التجربة

- ✓ أسهمت في تثبيت دعائم سوق الخرطوم للأوراق المالية بآثاره الإيجابية على الاقتصاد السوداني ومعالجة فجوة الموارد الداخلية بتغطيتها لنسبة كبيرة من عجز الموازنة المحلية؛
- ✓ أسهمت في تنويع أدوات إدارة السيولة للجهاز البنكي بصورة مرابحة كما ساهمت في تطوير وتحريك الأفكار والاجتهادات الشرعية ومهدت الطريق للابتكارات المالية لتمويل القطاع الخاص مستقبلاً؛
- ✓ تتميز بالتنوع من حيث منتجات صناعة الهندسة المالية، حيث تشمل عدداً من الأدوات والعمليات الآليات المالية سواء التقليدية منها أو المستحدثة؛

¹ أساسية جدي، مرجع سبق ذكره، ص 227 - 228.

✓ مساهمة فاعلة من طرف الدولة في نجاح تجربة العمل المالي والمصرفي الإسلامي؛¹

ثالثاً: سلبيات التجربة السودانية

✓ يتطلب نمو صناعة الهندسة المالية الإسلامية دراسات جدوى اقتصادية للتكاليف والمنافع وليست قرارات سياسية؛

✓ ضعف الإطار الاقتصادي الكلي، فالاقتصاد السوداني يعاني بعض المشاكل الهيكلية، فعلى الرغم من إيجابية المؤشرات الاقتصادية الكلية فإن السودان غير مصنف ائتمانياً من قبل وكالات التصنيف الائتمانية المعروفة دولياً؛

المبحث الثالث: التجربة البريطانية

لقد أصبح اهتمام الغرب بالتمويل الإسلامي بسبب الخيارات البديلة التي تقديها هذه الصكوك الإسلامية باعتبارها أداة استثمارية هامة وتعد التجربة البريطانية من أهم التجارب في مجال الصكوك الإسلامية برغم من أنها دولة غير مسلمة إلا أنها لاقت تطور ونجاح وذلك لما حظت باهتمام كبير.

المطلب الأول: نشأة التجربة بريطانيا

بدأ ظهور التمويل الإسلامي في بريطانيا عام 1980. كما أنه أنشاء أول بنك إسلامي في بريطانيا عام 1982 وهو بنك البركة الدولي، وتتبع ذلك نمو منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية في التمويل والتأجير. وفي مطلع الألفية الثانية بدأت حكومة بريطانيا تتخذ خطوات جديدة في مجال التمويل الإسلامي، وذلك بتطوير برنامج عمل لجعل قوانين الخدمات المالية متوافقة مع نمو التمويل الإسلامي ويقدر عدد المؤسسات الموجودة في المملكة المتحدة التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي ضعف عدد المؤسسات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.² ولقد سعت بريطانيا منذ سنة 2003 إلى عدم وجود تفرقة بين المصارف الإسلامية و التقليدية فيما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، وتجلى ذلك في استناد ترخيص لأول بنك إسلامي بريطاني من فئة بنوك التجزئة المتجهة إلى الجمهور، وتم مراجعة القوانين المصرفية المتعلقة بالضرائب والتسهيلات وبهذه الخطوة أصبحت لندن العاصمة الغربية الأولى للصيرفة الإسلامية،³ وهي تعتبر من التجارب التي بدأت مع بداية العمل بالصكوك في العالم الإسلامي على الرغم من أنها دولة غير إسلامية حيث قامت شركة Sanctuary Building Sukuk عام 2005 بإصدار أول صكوك مشاركة دولية بقيمة 261 مليون وتاريخ إطفاء تسع سنوات ثم قامت شركة دار الاستثمار في جزيرة كايمن بإصدار صكوك المشاركة بمبلغ 150

¹ مرجع نفسه، ص 228.

² أمل علي إبراهيم وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة للتمويل وأثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي، دون بلد، 4 جوان 2018، ص 38.

³ نوال سمرد، رفيق بشوندة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

مليون دولار وتبعتها في ذلك كل من الشركة الصناعات الوطنية لمواد البناء بإصدار صكوك المشاركة سنة 2006، وفي سنة 2007، وأصدرت شركة العقارات المتحدة صكوك المشاركة بقيمة 100 مليون دولار. والصكوك التي أصدرتها بريطانيا بمجملها صكوك دولية وليست محلية.¹ كما أضحى تنافس بعض الدول الإسلامية في هذا المجال، خصوصا بعد سنة 2008 أين أصدرت قرارات جديدة خصت بمنح إعفاءات ضريبية على الصكوك الإسلامية، وهو ما اعتبره الخبراء الماليون في لندن أهم إجراء تتخذه السلطات البريطانية لتشجيع نمو المصارف الإسلامية وجذب رؤوس الأموال.² وفي سنة 2009 تم إصدار صكوك الإسلامية ببورصة البحرين ودبي من طرف المؤسسة المالية الدولية SFI وهي فرع للبنك الدولي، وهناك عشر صكوك متداولة في بورصة لندن سنة 2011. وإضافة اثنين في بداية 2012 ليصل الحجم إلى قيمة 37 صك بالبورصة بقيمة 20 مليون دولار، وكان بنك جيتهاوس Gatehouse Bank قد أصدر صكوك إسلامية بقيمة مليار دولار بداية 2011، في أول خطوة للتعامل بالصكوك الإسلامية ببريطانيا.

وفي عام 2014 أصبحت بريطانيا أول دولة خارج العالم الإسلامي تصدر صكوك ذات السيادة وتلقت طلبا قويا جدا، وتم تخصيصه لمجموعة واسعة من المستثمرين بما في ذلك صناديق الثروة السيادية والبنوك المركزية والمؤسسات المالية المحلية والدولية.³

المطلب الثاني: تقييم التجربة البريطانية في صكوك الإسلامية

أولا: حجم الصكوك الإسلامية المصدرة في بريطانيا

إن أول صك إسلامي تم إصداره Kuveyt sukuk turk & US corporate من طرف بنك أوروبي، وتعد هذه العملية الأولى من نوعها، أما عن النوع الآخر من الصكوك الإسلامية فكانت صكوك المشاركة التي تم إصدارها سنة 2010 من طرف IIT international innovate technologies كما قامت بورصة لندن LSE بإدراج صك GEcapital سنة 2009¹ والشكل التالي يوضح تطور حجم التعامل بالصكوك.

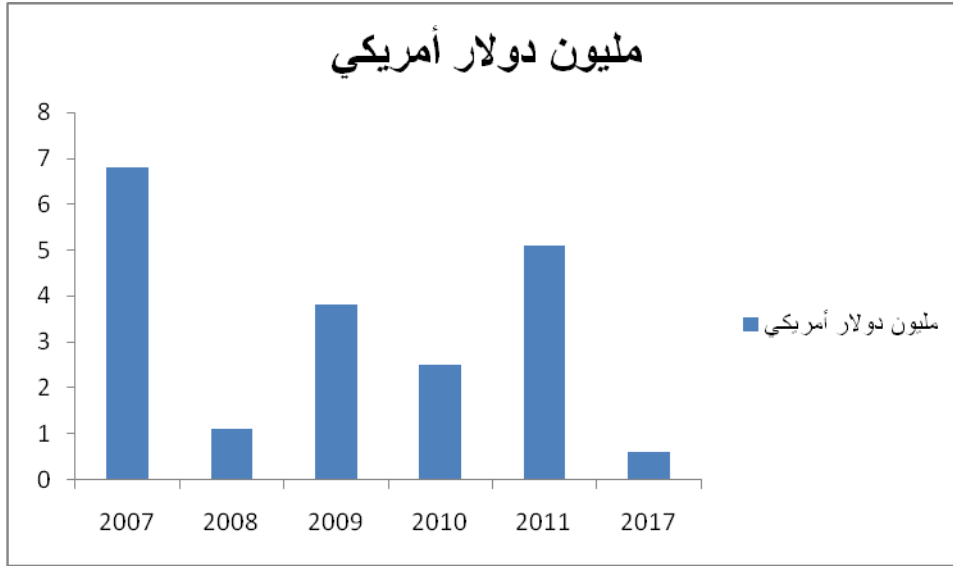
¹ محمد يوسف حسن شلايل، مرجع سبق ذكره، ص 115.

² رامي محمد كمال وآخرون، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلا عن السندات التقليدية، ط 1، (د نشر)، دون بلد، 2019، ص 108.

³ رحمانى سناء، ديلمى فتيحة، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، ورقة عرضت ضمن فعاليات ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 4_5 فيفري 2019، ص 8.

¹ رامي محمد كمال وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 108-109.

الشكل رقم (08): تطور حجم التعامل بالصكوك المدرجة في بورصة لندن LES



Source : islamic finance,financials markets series, march 2012

<http://www.londonstockexchange.com>

من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن هناك تذبذبات من حيث تطور حجم التعامل بالصكوك الإسلامية في بورصة لندن وذلك أن حجم التعامل وصل إلى قمته 6.8 مليون دولار أمريكي سنة 2007 وذلك راجع لبدايات إصدار هذه الصكوك والتعامل بها، إلا أنها عرفت تراجع ملحوظ سنة 2008 حيث بلغ التعامل بهذه الصكوك 1.1 مليون دولار أمريكي، أما سنة 2009 عرفت بقفزة نوعية وذلك لانتقالها بمقدار 2.4 مليون دولار، وبلغ حجم التعامل 5.1 مليون دولار سنة 2011 إلا أنها انهارت كلياً سنة 2017 حيث بلغ حجم التعامل بهذه الصكوك 0.6 مليون دولار.

ومن خلال الشكل رقم (08) السابق وتحليل مقدم نستنتج أن حجم التعامل والتداول بالصكوك الإسلامية في بريطانيا غير منتظم

ثانياً: عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بريطانيا

تعد بريطانيا أول دولة غير مسلمة تتعامل بالصكوك الإسلامية بكثرة وذلك لما لها من مميزات وأهمية على فرد من جهة والاقتصاد الدولة من جهة أخرى، وازداد عدد إصدارات هذه الصكوك وخاصة عندما أصدرت صكوك ذات السيادة، وكانت لندن في مركز الريادة للتمويل الإسلامي في أوروبا الغربية بعد المملكة العربية السعودية وماليزيا؛ أندونيسيا؛ البحرين؛ السودان،¹ والجدول التالي يظهر إحصائيات عدد الصكوك الإسلامية المدرجة في بورصة لندن.

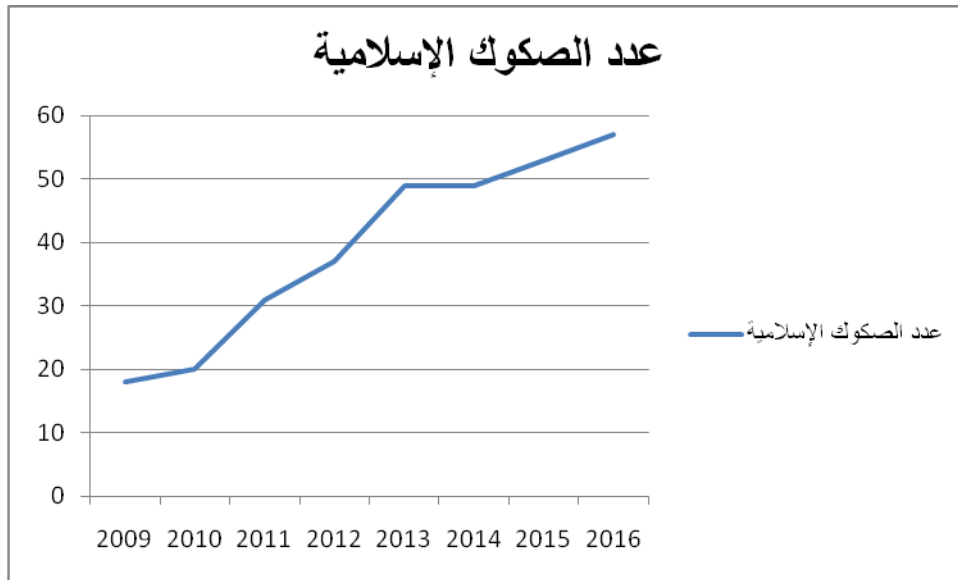
¹ رحمانى سناء، ديلمي قتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الجدول رقم (03) يمثل عدد الصكوك المدرجة والمتداولة في بورصة لندن بين (2009-2016)

سنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الصكوك	18	20	31	37	49	49	53	57

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رحمان سناء، ديلمي فتيحة، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، ورقة عرضت ضمن فعاليات ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 4-5 فيفري 2019، ص 9.

الشكل رقم (09): عدد الصكوك الإسلامية المدرجة والمتداولة في بورصة لندن (2009-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ أن هناك ارتفاع كبير في عدد الصكوك المدرجة في البورصة لندن حيث تم إصدار بين سنتين 2009 و 2010 صكين أما سنة 2011 بلغت عدد الصكوك 31 صكا، وسنة 2012 وصل عدد الصكوك المدرجة في بورصة إلى 37 صك وفي عامين 2013 و 2014 فقدر عدد الصكوك ب: 49 صك، ووصول عدد الصكوك المدرجة ببورصة إلى 57 صك سنة 2016.

المبحث الرابع: دراسة استشراف للصكوك الإسلامية في الجزائر

تعد الصكوك الإسلامية من أبرز منتجات الصناعة المالية التي ابتكرتها بهدف تلبية حاجاتها من موارد مالية كمصدر تمويلي إسلامي يتوافق مع الشريعة الإسلامية، فضلا من التعامل بالسندات التقليدية المقترنة بالفوائد أو اللجوء إلى اقتراض الخارجي بالنسبة للدولة، ولذا إصدار وطرح الصكوك الإسلامية في الجزائر يعد الحل الأمثل

لمواجهة مشاكل العجز الذي تعاني منه وخاصة أنها تعتمد قطاع المحروقات بدرجة الأولى وهو في حالة تدهور في أسعاره.

المطلب الأول: أفاق و القيمة المضافة للصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري

أولاً: واقع تجربة الجزائر في مجال التمويل الإسلامي:

تشهد قضية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في النظام المالي الجزائري تحديات وصعوبات بالغة بالرغم من الترخيص لبعض البنوك الإسلامية (بنك البركة؛ مصرف السلام) ومؤسسات التأمين التكافلي، إلا أن ذلك لم يشفع بإدراج قانون ينظم عمل الصناعة المالية الإسلامية إلى غاية نوفمبر 2018، ولم تجرى التعديلات المطلوبة على قانون النقد والقرض ولا على قانون الضرائب وعلى قانون التجاري، ولم تتخذ الإجراءات المطلوبة ذات الصلة لمنظمة لعمل البنك المركزي. وبالتالي فإن هناك تأخيراً كبيراً بالمقارنة مع الدول الإسلامية الأخرى وبعض الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا وباقي دول الإتحاد الأوروبي وكلما تترابط علاقاتنا معها في إطار اتفاق الشراكة الذي سيتم بموجبه تحرير كلي للخدمات المالية المصرفية في المدى المتوسط. وبعض الدول قدمت التسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسات المالية الإسلامية ومنها فرنسا التي أصدرت مجموعة من القوانين أدمجت بموجبها الصناعة المالية الإسلامية في منظومتها المالية وتسعى بريطانيا لتكون أكبر قطب وأهم عاصمة للصناعة المالية في العالم.

وبالرغم من الموافقة المبدئية للبنك المركزي الجزائري من خلال مجلس النقد والقرض على الترخيص للمعاملات المالية الإسلامية والمسماة بالصيرفة التشاركية تحت نظام رقم: 18-02 الصادرة في 2018/11/04 في مادة 12، إلا أن هذا القانون لم يتضمن الإشارة إلى الصكوك الإسلامية كأداة مالية يمكن للمصارف والمؤسسات المالية التعامل بها.¹

ثانياً: القيمة التي تضيفها صناعة الصكوك الإسلامية للاقتصاد الجزائري: يمكن للجزائر من خلال

تطبيق صناعة الصكوك الإسلامية أن تستفيد من المزايا التي توفرها لها في سبيل دفع عجلة التنمية وذلك لأنها تمكن من:

(1) إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق المفتوحة فهي تمكن من:

- ✓ تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف؛
- ✓ تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛
- ✓ زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز البنكي؛

¹ بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 295.

- (2) **تعبئة الموارد:** تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخل النفط المتميزة بالتذبذب؛
- (3) **تمويل المشاريع التنموية:** تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدمية...)
- (4) **تمويل عجز الميزانية:** تعد صكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز ميزانيتها؛
- (5) **تحقيق التنمية الاجتماعية:** وذلك عن طريق
- ✓ توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية؛
 - ✓ إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب؛¹

ثالثا: آفاق صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

- هناك العديد من الحلول الممكنة اقتراحها لتفعيل الإصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية في السوق المالية في الجزائر نورد أهمها فيما يلي:
- ✓ ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي وضريبي خاص ينظم عملية إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية؛
 - ✓ إضافة بند في قانون النقد والقرض يتم فيه الاعتراف بعقود التمويل الإسلامية (عقود المشاركة والمضاربة... وغيرها)؛
 - ✓ وضع نظام للرقابة الشرعية يعني بمراقبة مدى احترام هذه المؤسسات للضوابط الشرعية في إصدار وتعاملها بالصكوك الإسلامية؛
 - ✓ إدراج مادة في قانون الضرائب توضح وتحدد الوعاء الضريبي المطبق على الصكوك الإسلامية مع إمكانية إعفائها من أجل تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية إصدارا وتداولاً؛
 - ✓ تحديد الدقيق للطبيعة القانونية للصكوك كأدوات ملكية وليس دين؛
 - ✓ تحديد مصادر القانون المطبقة على هذه الصكوك (القانون الخاص بالصكوك ثم الشريعة الإسلامية)؛

¹ حفوطة الأمير عبد القادر، زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

✓ تشكيل إما هيئة حملة الصكوك في كل إصدار أو هيئة وطنية عامة (جمعية وطنية) ممولة بجزء من رسوم الإصدار؛¹

المطلب الثاني: حاجيات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر

أولاً: متطلبات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر:

- ✓ تبني الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية؛
- ✓ إصدار قانون للصكوك الإسلامية خاص بالجزائر؛
- ✓ تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب... الخ)، حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر؛
- ✓ إنشاء شركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية؛
- ✓ تأسيس هيئة شرعية مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها؛
- ✓ تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية الإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي وجميع الأطوار (الليسانس، الماستر، الدكتوراه)؛
- ✓ نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية، من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة؛
- ✓ العمل على تقليد ونقل التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية إلى داخل الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار مزايا وعيوب كل تجربة؛
- ✓ إنشاء سوق ثانوية لتداول الصكوك الإسلامية؛¹

رابعاً: المتطلبات القانونية والتنظيمية لتفعيل الصكوك الإسلامية في الجزائر

من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر يجب إجراء تعديلات على بعض القوانين ولذا سنتطرق فيما يلي إلى هذه التعديلات:

- 1) إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية: على غرار الكثير من الدول التي تحوز أنظمتها على إطار قانوني وتشريعي للصكوك، يجب على الجزائر مواكبة التطور السريع في مجال ابتكار الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المالية المتنوعة، وذلك بإصدار قانون خاص لتطبيق وتداول الصكوك الإسلامية في بورصة

¹ رحمانى سناء، ديلمي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 14-15.

¹ أحمد بن خليفة، حفوطة الأمير عبد القادر، مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر (تجربة السودان نموذجاً)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 3، 2017، ص 177-178.

الجزائر وهذا تحقيقا لعدة أهداف منها تنشيط هذه البورصة التي بقيت شبه ميتة منذ إنشائها في التسعينات، بل تم تصنيفها ضمن البورصات الأضعف عربيا حسب تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2015 بالنظر إلى قلة عدد الشركات المدرجة فيها وحجم التداول اليومي للأسهم والسندات.

(2) **تعديل قانون بورصة الجزائر:** تبعا للتقرير السنوي 2010، رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) التابعة لبورصة الجزائر، وإدراج أداة الصكوك الإسلامية (تحت مسمى السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق بحجة عدم وجود سند قانوني، مدني أو تجاري يحكم فكرة الملكية المقيدة (دون حق الاستعمال) وعدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص (SPV) التي تقوم عليها هذه الأدوات المالية.¹

ومن أجل مواكبة بورصة الجزائر للتطورات الحاصلة في هذا المجال، يتعين عليها الاستفادة من تجارب بورصات ماليزيا؛ الأردن؛ السودان والتي لها تجارب سابقة في مجال تطبيق الصكوك في أسواقها المالية من حيث القوانين والتشريعات، والإجراءات العملية لإصدار الصكوك.²

(3) **تعديل القانون التجاري:** القانون التجاري الجزائري الصادر في 1975 والذي تم تعديلها مرات عديدة، لا يعترف بمصطلح الصكوك الإسلامية باعتبارها أداة مالية مثل الأسهم والسندات، وهو ما يتطلب تعديل هذا القانون في مادته 715 التي تشير بأن القيم المنقولة تتمثل في أسهم أو شهادات استثمار تمثل ملكية في رأس مال الشركة أو سندات بمختلف أنواعها تمثل ديونا عليها، فإذا كان الاستثمار في الأسهم لا يتناقض مع الشريعة الإسلامية فإن السندات باعتبارها أداة مقابل عائد بفائدة محرمة لا يجوز التعامل بها الشريعة الإسلامية.

(4) **تعديل قانون الضرائب:** تفاديا للازدواج الضريبي الذي قد تتعرض له عمليات الصكوك إصدارا أو تداولاً، يقترح إدراج مادة في كل قانون الضرائب المباشرة وقانون الضرائب الغير مباشرة وقانون التسجيل وقانون الطابع تنص على غرار القروض والإئتمانات الربوية، دون تفضيل ولا تمييز، كما هو معمول به في عمليات الإجارة التمويلية.³ من أجل التشجيع على الإقبال والتعامل بالصكوك الإسلامية من حيث الإصدار والتداول والإدراج في البورصة، يقترح كذلك أن تعفى عوائد الصكوك الإسلامية المسعرة في البورصة من الضرائب لمدة

¹ برحابلية بدر الدين، إدراج الصكوك الإسلامية في القانون الجزائري، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، ص 1.

² بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 296.

³ ناصر حيدر، المتطلبات القانونية والتنظيمية والجبانية لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: صناعة الخدمات المالية الإسلامية وأفاق إدماجها في السوق المالي المصرفي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر يومي 17 و18 أكتوبر 2011.

معينة تبدأ من أول إدراج في السوق المالي، تبعا لأحكام المادة 45 من قانون المالية لسنة 2009 والمطبق على الأسهم والسندات المدرجة في البورصة الجزائرية.¹

(5) **تعديل قانون توريق القروض الرهنية العقارية:** بالرجوع إلى قانون رقم 05/06 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006 المتضمن توريق القروض الرهنية، فإنها لا تتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك، ويلاحظ أن هذا القانون يعرّف عملية التوريق بتحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية، أي أنه حصر عملية التوريق في الديون العقارية وهذا لا يتوافق مع التكييف الشرعي لعملية التصكيك والتي تعني الأصول والموجودات إلى أجزاء يمثل كل منها صكاً قابلاً للتداول لأغراض الاستثمار في سوق المال وفق الضوابط والمعايير الشرعية.

(6) **تنشيط المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وشركات التأمين التكافلي:** إن وجود هذه المؤسسات المالية والمصرفية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة في الجزائر بشكل كبير ومكثف يساهم بشكل كبير في تشجيع ونمو سوق الصكوك في بلادنا، باعتبارها هي المعنية بالدرجة الأولى والمستفيدة من استخدام الصكوك سواء من حيث الإصدار أو شراء الصكوك أو تداولها في السوق المالي، وفي رأينا أن إدراج آلية الصكوك في السوق المالي الجزائري يساهم بشكل فعال في تحقيق التوازن عند وجود فائض أو نقص في السيولة المصارف الإسلامية، حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية تحديات كبيرة في أداة السيولة من حيث كيفية التحكم والتصرف عند وجود فائض أو نقص في السيولة، ومنه تستطيع المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الجزائر أن تستفيد من آلية التصكيك بواسطة استثمار هذا الفائض في الاكتتاب في الصكوك المختلفة وهذه الصكوك تكون قائمة على التعاقدات الشرعية، وتكون الاستفادة منها من خلال الأسواق الثانوية وأسواق المال ونحوها.²

المطلب الثالث: الصكوك الإسلامية المستخدمة في تمويل التنمية الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها في الجزائر

(1) **الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع أصل أو عين موجودة عند الإصدار مؤجرة أو قابلة للتأجير:** قد تحتاج الحكومة أو الشركة أو الفرد إلى تدبير موارد مالية لاستخدامها في تمويل إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو في تمويل رأس المال العامل خلال عملية الإنتاج مثل المواد الأولية وهو الذي

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، ورقة عرضت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات ابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014، ص 30.

² بن قايد الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 296-297.

يتغير ويستهلك لهذا المشروع، أو للتمويل الذاتي وبدلاً من اللجوء إلى تحصيل هذا التمويل عن طريق قرض بفائدة فإنه يصدر صكوك أعيان مؤجرة أو قابلة للتأجير حصيلة إصدار الصكوك هي ثمن العين.

(2) الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع منفعة أصل موجود عند الإصدار يملكه المصدر

بعقد إجارة أو يملك الأصل نفسه: قد تحتاج مؤسسات الدولة أو الشركات أو الأفراد إلى توفير موارد مالية لاستخدامها في تمويل أو تطوير مشاريع اقتصادية قائمة أو في إنشاء مشاريع جديدة، أو توفير رأس المال العامل لهذه المشاريع أو حتى لأغراض شخصية، وبدلاً من أن يلجأ إلى التمويل عن طريق القرض بفائدة حيث يقوم رأس المال العامل بإصدار صكوك يبيع بمقتضاها طيلة مدة المنفعة، كالعقارات؛ الطائرات؛ السفن؛ السدود؛ الخ... وتتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك من أجر الأصول أي ثمن منفعتها، ثم يقوم حملة الصكوك بإعادة تأجيرها للغير ويكون الفرق بين الأجرتين هو ربح هذه الصكوك.¹

(3) الصكوك الصادرة على أساس عقد إجارة أصل موصوف في الذمة: قد لا توجد لدى طالب

التمويل حكومة كانت أو شركة أصول جاهزة للبيع أو التأجير لحملة الصكوك، فيؤجر أصولاً بمواصفات محددة ينوي إنشائها أو تكون تحت إنشاء كالمباني أو المطارات أو المصانع وهنا تجيز الشريعة له إصدار الصكوك يؤجر بمقتضاها لحملة الصكوك هذه الأصول إجارة موصوفة في الذمة لمدة طويلة كأربعين سنة ثم يستأجرها هو أو غيره من حملة الصكوك لمدة أقصر هي مدة الصكوك بأجرة معلومة يكون الفرق بين هذه الأجرة والأجرة التي دفعها حملة الصكوك للمؤجر هي عائد هذه الصكوك والتي يتعهد بشراء باقي المنفعة بسعر السوق أو القيمة العادلة أو صافي القيمة أو بما يتم الاتفاق عليه عند تنفيذ البيع.²

(4) الصكوك الصادرة على أساس عقد بيع الخدمات: إذا رغبت المؤسسات التي تقدم خدمات

للغير مثل المؤسسات الطبية أو التعليمية أو الاستثمارية أو مؤسسات النقل والاتصالات وغيرها من الخدمات في توفير الموارد المالية لتمويل وتطوير أنشطتها الاستثمارية القائمة على إنشاء وحدات أو مشاريع اقتصادية جديدة أو لمقابلة نفقاتها الجارية، فإنها تستطيع أن تصدر صكوك خدمات تبيع بمقتضاها لحملة الصكوك مجموعة من خدمات النقل أو الاتصالات، وتكون حصيلة إصدار هذه الصكوك هي ثمن أو أجرة هذه الخدمات، وبهذا تعد صكوك الخدمات أداة مالية متميزة لاستقطاب الموارد المالية للمؤسسات الخدمات إذ تمكنها من توفير التمويل اللازم لتمويل مشاريعها الاقتصادية الجديدة وتطوير المشاريع القائمة كما إنها توفر رأس المال العامل لتمويل المشروعات الاقتصادية.

(5) الصكوك الصادرة على أساس عقد المضاربة: إن الصكوك المضاربة تمثل أداة ممتازة لجذب وتدبير

الموارد المالية اللازمة لتمويل خطة الاستثمار وإنشاء المشاريع الاقتصادية بجميع أنواعها وتطوير القائم منها

¹ قلمين سامية، عبد الكبير خلود، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

² سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-23.

بالإحلال والتجديد وإضافة خطوط إنتاج جديدة، على أن يتحمل المستثمرون حملة الصكوك مخاطر هذه الاستثمار مقابل حصولهم على نسبة أرباح المشروع حتى يقوم المضارب بتملكه دفعة واحدة أو على دفعات وذلك من حصته في الربح أو من موارد خاصة وبذلك تمول خطط التنمية من خلال هذه الصكوك دون تكلفة على أصحاب هذه المشاريع وذلك لأن حملة الصكوك لا يحصلون إلا على حصة من ربح المشاريع التي تمويلها حصيلة صكوكهم مع تحملهم لمخاطر الاستثمار التي لا يد للمضارب فيها.

(6) الصكوك الصادرة على أساس عقد الوكالة في الاستثمار: تتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك عرض من مصدر الصك للجمهور أو فئة خاصة من الناس، كالبنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية حصيلة الصكوك بصفته وكيلا بأجرة محددة في عملية استثمارية محددة أو في مشروع معين أو نشاط خاص أو مجموعة الأنشطة التي يختارها الوكيل حسب المصلحة وتترتب على هذه وكالة آثار الشرعية حسب شروط الوكالة وأحكامها الشرعية التي يحددها عقد الوكالة في الاستثمار ونشر الإصدار ودراسة الجدوى المعتمدة عليها.¹

(7) الصكوك الصادرة على أساس عقود المشاركات: يصدر هذه الصكوك من لديه مشروع اقتصادي يرغب في إنشائه، أو مشروع قائم يرغب في تطويره، ولديه رأس مال لا يكفي لإنشاء أو تطوير المشروع ويرغب في الحصول على شريك له في هذا المشروع، وهذا الشريك هو حملة صكوك المشاركة الذين يملكون في المشروع بمقدار إصدار صكوكهم، وبذلك يظهر أن هذه الصكوك توفر الموارد لتمويل المشاريع الإنتاجية على أساس تحمل المخاطر الصناعية والتجارية والخدمية وغيرها.

(8) الصكوك الصادرة على أساس عقد المزارعة: قد يكون مصدر الصك أو منشئه شركة زراعية تقدم مدخلات الزراعة من البذور والشتلات الزراعية والعمالة وتطلب من المكتتبين شراء ما تصدره من صكوك لتمويل شراء مساحات كبيرة من الأرض أو استصلاحها وتخصيصها، فإذا تم قبول هذا بالإيجاب وأُكْتُب في هذه الصكوك انعقدت مزارعة بين مصدر الصكوك بصفته مزارعا بماله وبين جماعة المكتتبين فيه بصفتهم ملاك الأرض التي اشترت بأموالهم وترتبت عليها جميع أحكام عقد المزارعة من نسبة توزيع الناتج من الزرع بين مالك الأرض والمزارع وواجبات والتزامات كل منهما.

(9) الصكوك الصادرة على أساس عقود المساقاة: إذا تم لاكتتاب في هذه الصكوك انعقدت مساقات شرعية بين مصدر الصك والمكتتبين فيه وترتبت عليها آثار الشرعية من حقوق وواجبات بين مصدر الصك مالك الشجر والمكتتبين فيه ويمثلون المساقين، ويقوم ممثل حملة الصكوك بنفسه بإدارة هذه العملية من بدايتها إلى نهايتها، أو عن طريق تعيين مدير إصدار أو استثمار كما تقدم، وله أن يتعاقد مع شركات زراعية أو أفراد للقيام بالأعمال اللازمة لرعاية الشجر مقابل أجور تدفع لهم من حصيلة لاكتتاب.

¹ أمحمدي بوزينة أمنة، نحو إستراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر (الوقف والزكاة والصكوك الإسلامية نموذجا)

<http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/article.24-N3>

10) الصكوك الصادرة على أساس المغارسة: صكوك المغارسة شهادات تصدر لتمويل تجهيز الأرض الزراعية وتوفير مصادر المياه لها، كحفر الآبار ومد بشبكات الري والصرف، ثم زراعة شتلات الفاكهة أو غيرها ودفع أجور المهندسين والعمال الزراعيين، وفواتير المياه والكهرباء ويشارك حملة الصكوك ملاك الأرض في ملكية البساتين أرضا وشجرا، ثم تباع وتوزع حصيلة بيعها على حملة الصكوك حيث تعد صكوك المزارعات بمختلف أنواعها أداة جيدة لتدبير التمويل اللازم للأنشطة الزراعية بصورها المختلفة.

11) الصكوك الصادرة على أساس عقد البيع المرابحة: إذا احتاجت حكومة أو شركة تمويل شراء سلع أو بضاعة مثل الطائرات والبضائع... على أن يدفع الثمن في أجل محدد، دفعة واحدة أو على دفعات فأنها تحصل على ذلك بإصدار صكوك مرابحة لأمر بالشراء، وتتضمن نشرة إصدار هذه الصكوك، أي الإيجاب الذي تتضمنه وعدًا ملزمًا من مصدرها أي الراغب في الاستفادة من حصيلة إصدارها، أو من البنك الإسلامي الذي ينوب عنهم بشراء بضاعة بمواصفات معينة وبثمن محدد، أو بما قامت به البضاعة على المشتري مع ربح معلوم مبلغا مقطوعا أو نسبة محددة من تكاليف البضاعة يدفع في مواعيد محددة، وذلك بعد تملك حملة الصكوك أو مدير الإصدار نائبًا عنهم لهذه البضاعة وقبضها، فإذا تم الاكتتاب ودفع المكتتبون قيمة الصكوك التي تمول عملية الشراء وما يتبعها من تكاليف التأمين وغيرها، يقوم بتوقيع عقد المرابحة للمصدر الواعد بالشراء، ويتولى بعد ذلك تسليم البضاعة لمشتريها وتحصيل الثمن وتوزيعه على حملة صكوك المرابحة للأمر بالشراء، ويتمثل التمويل في هذه الصكوك في حصول مشتري البضاعة على البضاعة التي يحتاجها لتجارة أو استخدام بثمن مؤجل يدفع على أقساط أو دفعة واحدة، وذلك بديلا عن اقتراضه بفائدة وشراء البضاعة بنفسه بمبلغ القرض، وبذلك تكون صكوك المرابحة أداة لجذب التمويل وتحصيل الموارد المالية.¹

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-26.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي تمحور حول الدراسة تحليلية لدور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، تتضح لنا الأهمية البالغة للصكوك الإسلامية كأداة فعالة في تمويل، حيث تناولنا في ثلاث تجارب في مجال الصكوك الإسلامية وهي التجربة الماليزية والسودانية والتجربة البريطانية إضافة لدراسة استشراف في الجزائر، حيث أن التجربة الماليزية تعد من أبرز الدول في مجال الصكوك وتحتل المرتبة الأولى في الإصدار العالمي لعدة سنوات مما مكنها على تمويل مشاريع اقتصادية، كما تعد التجربة السودانية فريدة من نوعها في مجال الصكوك الإسلامية والذي كان هدفها تمويل عجز الموازنة وتعبئة المواد تمويل المشروعات الحكومية، في حين أن التجربة البريطانية أثبتت نجاحها من خلال قدرتها على جذب المدخرات المالية واستثمارها على حدّ السواء، ومن أهم آفاق صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر تفعيل تطبيق الصكوك الإسلامية ضمن المنظومة المالية والبنكية في الجزائر.

خاتمه



خلاصة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة أن الصكوك الإسلامية لاقت اهتمام كبير من الدول العالم وذلك لما حققته من نجاحات، وذلك راجع لاعتبارها بديل لأدوات التمويل التقليدية والتي تساعد الدول والحكومات والشركات على تعبئة الموارد المالية لأجل تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى، وهي الحل الأمثل كونها ذات أهمية بالغة في تمويل، كما تعمل على تنشيط الجهاز البنكي الإسلامي وسوق الأوراق المالية الإسلامية باعتبارها أداة أساسية كما تتميز بصيغ متنوعة في إصدار هذه الصكوك الكل حسب حاجته التي تخدم التنمية الاقتصادية بأسلوب إسلامي، كما تعتبر التجربة الماليزية الرائدة في مجال إصدار الصكوك الإسلامية وتنشيط سوق الأوراق المالية الإسلامية وتمويل مشاريعها التنموية، في حين أن التجربة السودانية حظيت بمكانة على مستوى دولة وعملت على تنشيط جهازها البنكي وتمويل عجز موازنتها، كما لاقت التجربة البريطانية نجاحا كبيرا في تطبيق الصكوك الإسلامية في السوق المالية لديها من خلال قدرتها على جذب المدخرات المالية واستثمارها، كما عملت هذه التجارب على إبراز التحديات التي يمكن أن تواجه تبني فكرة الصكوك الإسلامية.

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تساهم الصكوك الإسلامية من صكوك المراجعة والمضاربة وصكوك المشاركة. في تحقيق التنمية الاقتصادية، تم التأكد بعد الدراسة أن الفرضية صحيحة وذلك من خلال الصكوك المصدرة على المستوى العالمي ودولي وتعد صكوك المراجعة والمضاربة والمشاركة أكثر استعمالا على مستوى العالمي.

الفرضية الثانية: يساهم التمويل الإسلامي في توفير وتنويع مصادر الأموال المختلفة من خلال صيغ وعقود التمويل التي تسوقها المؤسسات والمصارف الإسلامية، ولقد أثبتنا ذلك باعتبار التمويل الإسلامي وسيلة جذب رؤوس الأموال وتوجيهها التنموي وفقا لشرع .

الفرضية الثالثة: تساهم التنمية الاقتصادية في عملية النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الازدهار والتطور، حيث أن من خلال دراستنا أثبتت هذه الفرضية أنها صحيحة حيث أن التنمية الاقتصادية هدف كل الشعوب كما بينت ذلك التجربة الماليزية وبريطانية.

الفرضية الرابعة: تساهم التجارب الرائدة في استخدام الصكوك الإسلامية، في نقل خبراتها إلى الدول الأخرى والاستفادة منها، وهو ما أظهرته تجربة الماليزية بتصدرها لأول دولة مصدرة للصكوك عالميا والنجاح الذي حققته بريطانيا في هذا المجال رغم أنها دولة ليست بمسلمة لكنها حظيت بمكانة على مستوى بورصة لندن، إضافة إلى التجربة الماليزية والبريطانية التجربة السودانية التي حققت نجاحا فريدا من نوعه أثبتت جدارتها بقوة على مستوى السودان لمعالجتها العجز الموازنة العامة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة

تمكن من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى النتائج التالية:

- ✓ الصكوك الإسلامية أداة تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكبديل لأدوات تمويل التقليدية؛
- ✓ اعتبار الجزائر من دولة العربية مسلمة التي لم تعمل على محاولة إصدار الصكوك الإسلامية؛
- ✓ الصكوك الإسلامية هي أسلوب تمويلي يقوم على تقسيم رأس المال إلى وحدات متساوية؛
- ✓ الصكوك الإسلامية أداة تمويلية تمكن من تنوع في مصادر مالية وتوفير سيولة من أجل استخدامها في تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية وتمويل احتياجات الحكومة كبديل عن اقتراض محلي أو خارجي؛
- ✓ إقبال الكثير من الدول الإسلامية والغير الإسلامية على تطبيق فكرة الصكوك الإسلامية؛
- ✓ تعمل الصكوك الإسلامية على المساهم في الاقتصاد ككل؛
- ✓ للصكوك الإسلامية ضوابط قانونية وشرعية تحكمها حين إصدار وتداول؛
- ✓ اعتبار التجربة الماليزية رائدة في مجال الصكوك الإسلامية على المستوى العالمي من حيث إصدار؛
- ✓ تعد التجربة السودانية نموذجاً ناجحاً في إصدار الصكوك ومن خلال معالجة العجز الموازنة وتمويل مشاريع البنى التحتية بهذه الصكوك؛
- ✓ نجاح بريطانية في تطبيق الصكوك الإسلامية.


الاقتراحات:

بناء على النتائج أعلاه فيمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- ✓ محاولة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال إصدار الصكوك الإسلامية؛
- ✓ يمكن للجزائر أن يستفيد من فكرة إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل العجز الموازنة؛
- ✓ تحديث القوانين وتشريعات جديدة تواكب صناعة المالية الإسلامية؛
- ✓ ضرورة إنشاء هيئة رقابية تحكم صناعة الصكوك الإسلامية؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بنشر الثقافة التمويلية المتعلقة بإصدار الصكوك الإسلامية والعمل توفير التدريب للمتعاملين بهذه أداة التمويلية؛
- ✓ تشجيع الشركات العامة والخاصة على إصدار وتداول الصكوك الإسلامية من قبل الدولة وقابل تحفيز ضريبية؛

آفاق البحث: لاستكمال الدراسة في هذا الموضوع نقترح ربطه بمتغيرات أخرى؛ مثل:

- ✓ دور الصكوك الإسلامية في تغطية النفقات العامة؛
- ✓ الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية المستدامة؛
- ✓ متطلبات إدماج الصكوك الإسلامية في البورصة الجزائرية؛
- ✓ الصكوك الإسلامية كآلية لتغطية العجز الموازنة العامة؛
- ✓ أثر أداء الصكوك الإسلامية على المنظومة الاقتصادية.



المراجع المحتملة
في الدراسة

قائمة المراجع

(1) من القرآن الكريم

- القرآن الكريم لرواية ورش.
- سورة البقرة، آية 175.
- سورة البقرة، آية 277.
- سورة هود، آية 60.
- سورة الحديد، آية 7.
- سورة النور، آية 33.
- سورة التوبة، آية 34.
- سورة الذاريات، آية 29.

(2) كتب

- (1) أحمد جابر بداران، الصكوك كأداة للتمويل بين النظرية والتطبيق، ط 1، دون نشر، القاهرة، 2014.
- (2) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
- (3) إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون بلد، 1996.
- (4) آمال عبد الوهاب عمري، الصكوك دراسة فقهية مقارنة، ط 1، مطبعة تونس قرطاج، تونس، 2017.
- (5) أشرف محمد دوابه، الصكوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- (6) وليد عوجان، صكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، منتدى الفقه الاقتصاد الإسلامي، الأردن، 2015.
- (7) حامد بن حسن بن محمد علي ميرة، صكوك الإجارة (دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية)، ط 1، دار الميمان للنشر والتوزيع، مملكة العربية السعودية، 2008.
- (8) يوسف حسن يوسف، الصكوك الإسلامية وأنواعها (الاستثمار - الصناديق الاستثمار - الأوراق المالية والتجارية)، ط 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
- (9) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- (10) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، ط 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

- 11) محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط 1، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا، 2010.
- 12) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية)، ط 1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- 13) محمد علي القري، أحكام ضمان الصكوك وعوائدها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ندوة (الصكوك الإسلامية عرض وتقييم)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2010.
- 14) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دون بلد، 2004.
- 15) قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
- 16) رامي محمد كمال وآخرون، الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة بديلا عن السندات التقليدية، ط 1، (د نشر)، دون بلد، 2019.

3 مجلات علمية

- 17) أحمد بن خليفة، حفوطة الأمير عبد القادر، مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر (تجربة السودان نموذجا)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 3 2017.
- 18) أحمد ياسين عبد، عزيز إسماعيل محمد، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- 19) السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية (تجربة السودان أنموذجا)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جامعة ميله، 2017.
- 20) بوعبد الله علي، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015.
- 21) حماد مصطفى عزب، التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية وأهميته في تفعيل دورها بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (دراسة في القانونين الكويتي والمصري)، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 4، 2019.
- 22) حفوطة الأمير عبد القادر، زيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية تجرّبي السودان وماليزيا نموذجا، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 4، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

- (23) حراق مصباح، كمال قسول، دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، العدد الخاص، المجلد 2، 2018.
- (24) منى بيطار، ياسمين عدنان حلاج، الصكوك الإسلامية (أهدافها، مخاطرها) دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية (جدة)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 1، دون بلد، 2015، ص 362.
- (25) ممدوح عبد الفتاح أحمد محمد، متطلبات إصدار وتداول وإطفاء الصكوك الإسلامية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الأول، 2015.
- (26) مرداسى احمد رشاد، بوطبة صبرينة، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة الاقتصاديات المال والأعمال jfba، الجزائر، 2017.
- (27) نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية و دورها في تطوير السوق المالية الإسلامية (تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية -البحرين -)، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2011.
- (28) علي محمد الموسى، مادوغي سيلا، الصكوك الاستثمارية (مفهومها، نشأتها، مخاطرها، وضوابطها)، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13، العدد 2، الإمارات العربية المتحدة، 2016.
- (29) صارة زعيتري، نورة زيان، واقع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية (التجربة الماليزية نموذجاً)، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، عدد 3، 2020، ص 353.
- (30) راضية لسود وآخرون، تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد 1، عدد الخاص، 2018.
- (31) رفعت فتحي متولي يوسف، التمويل الإسلامي ومساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية (دراسة حالة المملكة العربية السعودية)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 28، العدد 3، 2020.
- (32) خنوسة عديلة، زيدان محمد، منتجات الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (قسم العلوم الاقتصادية والقانونية)، جامعة الشلف، العدد 17، جانفي 2017.
- (33) غربي حمزة، وفاء جبلاحي، الصكوك الإسلامية أنواعها وإدارة مخاطرها، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 3، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

4 مؤتمرات وملتقيات

أ) مؤتمرات

- 34) أوصيف لخضر، بلحمري سمية، الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي- بين الانجازات المحققة والرهانات المستقبلية-، ورقة عرضت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الخامس عشر حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية المصرفية والمصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 26 و 27 نوفمبر 2019.
- 35) نوال سمرد، رفيق بشوندة، دور السوق المالي الإسلامي في معالجة السيولة النقدية (الصكوك الإسلامية نموذجاً)، ورقة عرضت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول المالية والمصرفية الإسلامية، الجامعة الأردنية، يومي 28- 30 جويلية 2015.
- 36) سليمان ناصر، ربيعة بن زايد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، ورقة عرضت ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات ابتكار والهندسة الهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014.
- 37) العيفة عبد الحق، زاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية (دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف)، ورقة عرضت ضمن فعاليات مؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية (بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية)، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 5 و 6 ماي 2014.
- ب) ملتقيات**
- 38) إيمان زيتوني، يوسف بلقط، الصكوك الإسلامية كأداة لتنمية الاقتصادي، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني الأول حول: الصيرفة الإسلامية بين النظري والتطبيق، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر، يوم 22 جانفي 2020.
- 39) بن ثابت علي، فتني مايا، التجربة السودانية والأردنية في التمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة (الجزائر نموذجاً)، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية (آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية)، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013.
- 40) برحاييلية بدر الدين، إدراج الصكوك الإسلامية في القانون الجزائري، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر، يومي 8 و 9 ديسمبر 2013، ص 1.
- 41) حسن محمد الرفاعي، مبادئ العمل المصرفي الإسلامي، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الفقهي المصرفي الإسلامي الأول، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يومي 4-5 جانفي 2016.

- 42) لقلبي الأخضر، عبيد محمد، مبادئ التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات - الأزمات المالية العالمية أمودجا-، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 4 و5 فيفري 2019.
- 43) معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، يومي 3 و4 ديسمبر 2012.
- 44) مصطفى قمان وآخرون، المصارف الإسلامية كبديل تمويلي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، يومي 4-5 فيفري 2019.
- 45) ناصر حيدر، المتطلبات القانونية والتنظيمية والجباية لإنشاء مؤسسات مالية إسلامية في الجزائر، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: صناعة الخدمات المالية الإسلامية وأفاق إدماجها في السوق المالي المصرفي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر يومي 17 و18 أكتوبر 2011.
- 46) عبد الله بن محمد العمراني، محمد بن إبراهيم السحيباني، التصكيك في الأسواق المالية الإسلامية (حالة الصكوك الإجارة)، ورقة عرضت ضمن فعاليات برنامج المنح البحثية في كرسي سابق لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013.
- 47) قرومي حميد، صناعة الصكوك الإسلامية واقع وأفاق، ورقة عرضت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية بصفاقس تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية"، جامعة الزاوية، ليبيا، 2014.
- 48) رحمانى سناء، ديلمى فتيحة، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، ورقة عرضت ضمن فعاليات ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 4 _ 5 فيفري 2019.

5) أطروحات ورسائل علمية

أ) أطروحات دكتوراه

- 49) أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2016.
- 50) أحمد بلخير، صكوك الاستصناع وتطبيقاتها المعاصرة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2018.

- 51) ابتهال احمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995_2010)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم اقتصاد وتخطيط، جامعة تشرين، سورية، 2014.
- 52) بن قايد الشيخ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة التجربة الماليزية 2008-2017)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.
- 53) براح دلال، قياس الاستقرار الأداء المالي للبنوك والبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 (دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018.
- 54) زليخة بلحناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.
- 55) كبداي سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، 2013.
- 56) سعود بن ملح العنزي، الصكوك الإسلامية ضوابطها وتطبيقاتها المعاصرة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010.
- 57) غديل وحيد، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة الجزائر وتونس مصر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.
- 58) خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الأردن)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015.
- 55) ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015.
- ب) رسائل علمية**
- 59) أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعية للدراسات الإسلامية، بدون بلد، 2009.
- 60) جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2، 2005.

- 61) حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، 2011.
- 62) محمد يوسف حسن شلايل، مقترح تمويلي لدعم المشاريع الاقتصادية من خلال نموذج الصكوك المشاركة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.
- 63) نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007.
- 64) سالم أحمد الكوشلي، إستراتيجية المصارف في تفعيل تداول الصكوك الإسلامية (دراسة ميدانية بنك معاملات إندونيسيا بجاكرتا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الإسلامي، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، 2016.
- 65) ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية (دراسة حالة ماليزيا والسودان)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تخصص أسواق مالية وبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- 66) سعيد سفيان سعيد العبادلة، دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية (1997-2011)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم اقتصاديات التنمية، جامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.
- 67) أسيل نعيم محمد الخموس، تجربة الصكوك الإسلامية كأداة مالية استثمارية في الأردن، مذكرة البكالوريوس، جامعة الأردنية، الأردن، 2021.

ج) مذكرات

- 68) هرامزة مريم، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر (غير منشورة)، تخصص نقود ومؤسسات مالية (دراسة حالة الاقتصاد السعودي)، جامعة 8 ماي 1945 قلمة، الجزائر، 2013.
- 69) قلمين سامية، عبد الكبير خلود، أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة ماستر (غير منشورة)، اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، 2019.

6) معايير وقرارات وقوانين

أ) معايير شرعية

- 70) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير الشرعية، مكتبة المالك فهد الوطنية، 2017.

ب) قرارات

71) مجمع الفقه الإسلامية الدولي، قرار رقم 178 (4/19) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر المنعقد في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 1 و 5 جمادي الأولى 1430 هـ الموافق لـ 26 و 30 أبريل 2009.

ج) التقارير والجرائد

72) التقرير السنوية 55 لبنك السودان المركزي لسنة 2015.

73) التقرير السنوية 56 لبنك السودان المركزي لسنة 2016.

74) التقرير السنوية 57 لبنك السودان المركزي لسنة 2017.

75) التقرير السنوية 58 لبنك السودان المركزي لسنة 2018.

76) التقرير السنوية 59 لبنك السودان المركزي لسنة 2019.

7) شبكة انترنت

77) أحمد سالم ملحم، نشأة الصكوك الإسلامية وأهدافها، مقال على شبكة الانترنت على الرابط:
voire :http : //www.drahmadnelhen.com,date de consuition
08/03/2021, 12h 56m.

78) أمحمدي بوزينة أمنة، نحو إستراتيجية بديلة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر (الوقف والزكاة والصكوك الإسلامية نموذجاً)
http://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/article.24-N3.

8) مراجع باللغة الأجنبية:

79) Ziad Almmadagh, **Risiko Sukuk Islam dan kaedah mzngubatinya**, International Confere,ce on Islamic Banking & Finance : Cross Border Practices & Litigations (15- 16 June 2010

9) تقارير باللغة الأجنبية

80) A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market, International Islamic Financil Market, IIFM Sukuk Report, July 2019, 8th Edition.

81) **islamic finance,financials markets series, march 2012**

<http://www.londonstockexchange.com>

ملاحق





تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): بلعباس نادية المولود(ة) بتاريخ: 20/01/1997 ب: حمام الضلعة / المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أور.س.) رقم: 119970996000600000 الصادرة بتاريخ: 13/06/2017 عن: بلدية حمام الضلعة /

المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2020/2021
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان **: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة لبعض تجارب الدولية)

أصح بشرقي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع و البصمة

تم بحمد الله